

التقرير الربع سنوي الرابع

" مشروع نحو إعادة التأهيل والدمج المجتمعي
للسجينات في المجتمع مع التركيز على
السجينات السابقات"

جدول المحتويات

مقدمة	٢
٤	
التنمية العامة للمنظمة الشريكة:	٣
٥	
أنشطة المشروع والنتائج المحققة خلال الفترة التي يغطيها التقرير	٤
١٣	
إنجازات المشروع والنتائج التي تم تحقيقها حتى الآن (فقط عن الفقرة التي يغطيها التقرير)	٥
٢٧	
فريق عمل المشروع	٦
٣٤	
الفرص والتحديات	٧
٣٦	
الموقف المالي	٨
٣٩	

كلمة مؤسسة حياه:

إن هدف مؤسسة حياه للتنمية والدمج المجتمعي هو مساعدة جميع الأطراف ذات الصلة في كسر حلقة الإجرام من خلال توفير إرشادات فنية حول كيفية بدء و/أو تعزيز برامج إعادة التأهيل بالتنسيق الوثيق مع الجهات الحكومية الأخرى وغير الحكومية، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. سنحرص دومًا على أن تستند جميع المبادئ التوجيهية والخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية بدقة إلى "البوصلة المعيارية" التي توجه المنظمة لتحديد وجهتها في هذا الصدد.

وفي الخطوة الثانية، سوف يستكمل المكتب تطوير الإرشادات المذكورة أعلاه من خلال تقديم مساعدة تقنية ملموسة إلى دول أعضاء مختارة في جميع أنحاء العالم لدعم تنفيذ برامج جديدة أو مُحسنة لإعادة تأهيل السجناء. إن التخطيط السليم، بما في ذلك مدى استجابة البرنامج المقترح للاحتياجات المحلية وامتثاله لحقوق الإنسان واستدامتها، سيوفر معايير اختيار رئيسية لهذا الدعم، والتي ستركز على التعليم المهني والتدريب المهني وبرامج العمل للسجناء السابقين، مع التركيز على النساء.

فرصة جديدة من خلال توليد الدخل للسجناء السابقين، تعزيز احترامهم لذاتهم، زيادة مؤهلاتهم وفرص العمل؛ وبشكل أعم، تثقيف الجمهور حول حقيقة أن السجناء السابقين جزء من المجتمع هو وسيلة هامة للمساواة والتمكين. حول استدامتها في مجتمعنا.

هذا في شراكة مع الأهداف والمهام والرؤية والرسالة، مع المؤسسات الدولية والمحلية، الحكومية وغير الحكومية، وهنا نذكر مؤسسة دورسوس، التي ساعدتنا بثقة وإخلاص للنجاح في الوصول إلى نتائج هذا التقرير.

نرمين البحيطي

مدير تنفيذي

التقرير المرحلي المؤقت

١ مقدمة

عنوان المشروع: نحو إعادة التأهيل والدمج المجتمعي للسجناء السابقين مع التركيز على السجينات السابقات.

رقم التقرير المرحلي:

الفترة التي يشملها: يناير ٢٠١٨ – يونيو ٢٠١٨

تاريخ التقرير:

تم إعداد التقرير من قبل: أميرة نبيل – نرمين البحيطي مدير المشروع

تم استعراض التقرير من قبل: منى غندر

ملخص تنفيذي:

تأسست مؤسسة حياه للتنمية والدمج المجتمعي في مايو ٢٠١٥ من قبل فريق مكون من ٨ أفراد الذين يؤمنون بفكرة إعادة التأهيل والدمج المجتمعي في مدينة أبو حماد، والتي يتواجد بها العدد الأكبر من السجناء المفرج عنهم في المحافظة. وقد قبلت مؤسسة "دورسوس" المشروع وتمت الموافقة عليه من قبل "وزارة التضامن الاجتماعي" (في أغسطس ٢٠١٦). العدد المستهدف للسجناء المفرج عنهم والذي يهدف المشروع إلى الوصول إليه هو ٣٠٠ مع التركيز على السجينات من سجون محافظات الشرقية، القليوبية، البحيرة والإسكندرية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تم تزويد ١٠٠ سجيناً سابقاً يستوفون معايير إدخال البرنامج بالخدمات. مثل هذه الخدمات فريدة من نوعها حيث لا تصل منظمات المجتمع المدني الأخرى إلى السكان المستهدفين. الوزارات الرئيسية المعنية التي تستهدفها مؤسسة حياه هي "وزارة الداخلية" و"وزارة التضامن الاجتماعي".

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجحت مؤسسة حياه في الحصول على تمويل لمجموعة من المشاريع التي تعمل في إطار تحقيق خططها الاستراتيجية من خلال مفضية الاتحاد الأوروبي والآي ميد، كنتيجة للتعاون المثمر مع "دورسوس"، وفي تنمية علاقاتها مع وزارة الداخلية ووزارة التضامن الاجتماعي. في العمل مع وزارة الداخلية، هناك تطور ملحوظ في التعاون، وخاصة في الحصول على قوائم السجناء، والحصول على الموافقة لتدريب موظفي السجن - مجموعة مستهدفة من المشروع، وتأكيد دخول الأخصائيين الاجتماعيين بمؤسسة حياه العمال كبديل للمحامين لزيارة السجناء رسمياً، مع موافقة ودية من ضباط السجن. عقدت مؤسسة الحياة للتنمية والدمج المجتمعي عدة اجتماعات مع وزارة التضامن الاجتماعي للاتفاق على توقيع بروتوكول التعاون.

٢ التنمية العامة للمنظمة الشريكة:

فعاليات لرفع كفاءة فريق العمل (لا يعتمد على التمويل من مشروع إبدأ حياه)

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، شارك فريق عمل مؤسسة حياه في العديد من الفعاليات لرفع كفاءتهم:

م	الفعالية	التاريخ	المكان	الحاضرين
١	تعميم المنظور الجنساني في مجال رصد وتقييم خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية للنساء اللواتي يتعاطين المخدرات	٢٠١٨-٣-١ إلى ٢-٢٧	القاهرة	هالة فؤاد
٢	الوعي بالعنف ضد المرأة	٢٠١٨/٢/٢٠-١٧	الإسكندرية	أحمد عبد المنعم
٣	التثقيف في مجال الصحة الإنجابية والجنسية	٢٠١٨/٢/١٣-١١	الإسكندرية	دعاء عبد الرحمن
٤	علاج الإدمان - مقدم من الأمم المتحدة	٢٠١٨/٢/٨-٢	الإسكندرية	أحمد عبد المنعم
٥	إعداد مرشد علاج إدمان - الأمم المتحدة	٢٠١٨/٢/٨-٢	الإسكندرية	دعاء عبد الرحمن
٦	تعميم المنظور الجنساني في مجال رصد وتقييم خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية للنساء اللواتي يتعاطين المخدرات	٢٠١٨-٣-١ إلى ٢-٢٧	القاهرة	رشا السهيلي
٧	كتابة المشاريع	٢٠١٨-١-١٣:١٥	القاهرة	دينا بكاري

وعلاوة على ذلك، شاركت مؤسسة حياه أيضاً في المؤتمرات والفعاليات التي تم مناقشة عملها فيها:

التعاون مع وزارة الداخلية:

نفذت مؤسسة الحياة للتنمية والدمج المجتمعي هدف وضع بروتوكول التعاون، خلال شهر يناير ٢٠١٨؛ بدأت المؤسسة بعقد لقاءات يوم الثلاثاء ٩ يناير ٢٠١٨ في وزارة الداخلية حول أكاديمية الشرطة - قطاع حقوق الإنسان - مؤسسة حياه للتنمية والدمج المجتمعي ممثلة في نرمين البحيطي- المدير التنفيذي، عقدت اجتماعاً مع اللواء محمود فؤاد حول بروتوكول التعاون، وأخبرنا أن البروتوكول يجري للتوقيع مع المؤسسة واستكمال إجراءات الموافقة الأخرى.

- شرحت مؤسسة حياه تفاصيل مرافق الإيواء والإجراءات القانونية التي اتخذتها المؤسسة لتنفيذ مهمة الاستعادة.

- في ٢٤ يناير ٢٠١٨، زارت السيدة نرمين البحيطي قطاع حقوق الإنسان في وزارة الداخلية بناء على اتصال من قطاع حقوق الإنسان لإضافة بعض البنود إلى البروتوكول، حول تقديم المساعدة لتحسين حالة السجناء في أماكن الاحتجاز.

- في ١٥ فبراير ٢٠١٨، عقدت نرمين البحيطي، المدير التنفيذي، اجتماعاً مع إدارة الرعاية اللاحقة في القاهرة في محاولة لتطوير نظام لإعادة إدماج السجناء في المجتمع وتعاون حياه مع وزارة الداخلية في دعم وإعادة بناء حياة السجناء قبل وبعد الإفراج عنهم وتقديم خدمات قانونية لهم، عقب الإفراج عنهم، بالإضافة إلى موظفي إدارة الرعاية اللاحقة، وكانت الرعاية اللاحقة هي السلطة الوحيدة لتوفير خدمات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للسجناء، عُقد اجتماع مع العميد محمد حبيب من إدارة الرعاية اللاحقة، في توقيع البروتوكول بين إدارة الرعاية اللاحقة والمؤسسة، وشرحت السيدة نرمين المشروع وأهدافه واقترح أن يكون له بند في البروتوكول للسماح بتدريب المديرين والأخصائيين الاجتماعيين وطلاب الرعاية اللاحقة من خلال المؤسسة.

- وأيضاً عقد اجتماعات استشارية مع مسؤولي السجون لشرح الخدمات بشكل دوري

بالإضافة إلى التعاون مع وزارة الداخلية وتحت إشرافها في تطوير نظام إعادة التأهيل لكفالة جميع مشاكل السجناء القانونية والاجتماعية والنفسية وتنظيم عملية الدمج المجتمعي.

في ٢١ فبراير ٢٠١٨، قامت نرمين البحيطي - مدير تنفيذي وعاطف حافظ - استشاري التدريب بزيارة قطاع حقوق الإنسان في مبنى وزارة الداخلية - أكاديمية الشرطة، وكان الغرض من هذا الاجتماع هو مناقشة أحكام البروتوكول مع القطاع.

تم عقد اجتماعات في السجون من قبل أ. نرمين البطحيطي، أ. عاطف حافظ، أ. محمد جمال:

- **سجن بنها العمومي**
قامت مؤسسة الحياة للتنمية والدمج المجتمعي بزيارة سجن بنها العمومي، وقد تم التعاون من قبل مدير السجن وضباط السجون وكاتب السجن، كما تم من خلال المقابلة التعريف بالمؤسسة وأنشطتها وأهدافها في برنامج إعادة التأهيل وإعادة الدمج المجتمعي للسجناء والمفرج عنهم وعائلاتهم، حيث تقوم المؤسسة بزيارة السجن مرة كل شهر لمقابلة بعض الحالات وعائلاتهم ومعرفة الذين يستوفون الشروط.
- **سجن الزقازيق**
تم التعاون مع سجن الزقازيق العمومي من قبل مدير السجن وتم من خلال المقابلة التعريف بالمؤسسة وأنشطتها وأهدافها في برنامج إعادة التأهيل وإعادة الدمج المجتمعي للسجناء والمفرج عنهم وعائلاتهم، حيث تقوم المؤسسة بزيارة السجن مرة كل شهر لمقابلة بعض الحالات وعائلاتهم ومعرفة الذين يستوفون الشروط. كما تبرعت المؤسسة بجهاز كمبيوتر من مجلس أمناء مؤسسة حياه لاستخدامه في تسهيل أسر السجناء لمعرفة موعد الزيارة.
- **سجن بورسعيد**
قامت مؤسسة الحياة للتنمية والدمج المجتمعي بزيارة سجن بورسعيد العمومي، تم التعاون مع سجن بورسعيد العمومي من قبل ضباط السجن وواعظ السجن. وقد كانوا على دراية بالمؤسسة وأنشطتها وأهدافها في برنامج إعادة التأهيل وإعادة الدمج المجتمعي للسجناء والمفرج عنهم وعائلاتهم. يتم زيارة السجن شهرياً ومقابلة بعض الحالات وعائلاتهم.
- **سجن دمنهور**
قامت مؤسسة الحياة للتنمية والدمج المجتمعي بزيارة إلى سجن دمنهور العمومي، والذي يقع في محافظة البحيرة، على بعد حوالي ١٦٥ كم من القاهرة، و ٤٥ كم من الإسكندرية. وقد تم التعاون مع سجن دمنهور العمومي من قبل مدير السجن من خلال مقابلته مع المؤسسة وأنشطة المؤسسة وأهدافها في برنامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء والسجناء وعائلاتهم وزيارة السجن شهرياً ومقابلة الحالات وأسرها ومعرفة الذين يستوفون الشروط.

التعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي

عقدت مؤسسة حياه للتنمية والدمج المجتمعي عدة اجتماعات مع وزارة التضامن الاجتماعي للموافقة على توقيع بروتوكول تعاون مع الوزارة.

- في ٢١ مارس ٢٠١٨ عقدت مؤسسة حياه مع المسؤولين الحكوميين في وزارة التضامن الاجتماعي في القاهرة اجتماعاً لمناقشة تنفيذ المؤسسة لإجراءات إنشاء مأوى للسجينات المفرج عنهم حيث تقوم المؤسسة بأعمال الإصلاح والصيانة وتجهيز الأثاث المناسب للإقامة بناءً على القرار الصادر من وزارة التضامن لتشكيل مجلس إدارة لجمعية رعاية السجناء.
- وشرحت مؤسسة حياه تفاصيل تسهيلات المأوى والإجراءات القانونية التي اتخذتها للقيام بمهمة ترميم مبنى جمعية رعاية السجناء، التي من المقرر أن ينشأها كمأوى للسجناء السابقين.

نتائج التعاون مع وزارة التضامن ومنظمات المجتمع المدني خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

- تحويل (٢٢ حالة) لخط المساعدة في وزارة التضامن الاجتماعي.
- تحويل (٥ حالات) لدفع معاش التكافل والكرامة.
- التعاون مع مديرية القوى العاملة لتحويل حالات المؤسسة للتدريب في ورش العمل التي تقيمها المديرية.
- الشباب والرياضة لتقديم خطاب إلى وكيل وزارة الشباب والرياضة للتعاون بين المؤسسة والمديرية.
- تم توفير صندوقين للسلع الغذائية لـ (٤ حالات) عبر خط المساعدة.
- تحويل (١ حالة) لمعاش التكافل والكرامة.

التعاون مع الصندوق المصري لعلاج ومكافحة الإدمان

خلال فبراير ٢٠١٨، عقدت مؤسسة حياه اجتماع في ١٢ فبراير ٢٠١٨ مع د. عبد السلام شرف – رئيس وحدة قياس الأثر بالصندوق المصري لعلاج ومكافحة الإدمان

كان الهدف من الاجتماع هو الموافقة على توقيع بروتوكول تعاون بين مؤسسة حياه وصندوق مكافحة الإدمان للعمل على تحويل حالات المؤسسة إلى الصندوق ومن ثم تحويلها إلى مستشفيات متخصصة، كما تم مناقشة إنشاء وحدة أبحاث للتدريب بالتعاون مع الصندوق وبمشاركة المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية. حيث تعمل هذه الوحدة على إصدار نشرات بحثية.

كما كان الغرض من الاجتماع هو الاتفاق على شروط البروتوكول المزمع توقيعه بين المؤسسة والصندوق والتعامل مع أحكام البروتوكول.

١. تشارك المؤسسة في صندوق مكافحة الإدمان للمساعدة في إعادة تأهيل ودمج النساء المفرج عنهم والمهمشات في إقليم شرق الإسكندرية والعمل على توفير العلاج لحالات الإدمان ومتابعة حالتها.
 ٢. تشارك المؤسسة في صندوق مكافحة الإدمان في تدريب الصندوق على عمل المؤسسة في جميع المجالات، مما يؤهل المتخصصين والمتطوعين للعمل على تقديم الدعم النفسي والحالات الطبية للإدمان.
 ٣. يتبادل أطراف الاتفاق الخبرات المؤسسية المتعلقة بمجالات العمل والخبرة لكل مؤسسة بحيث يتم دعم خبرة موظفي المؤسسة من خلال عملية تبادل هذه الخبرات. وبناء على ذلك، تحدد الأطراف في العقد خطة العمل وتبادل الخبرات التقنية والإدارية بين موظفي هذه المؤسسات.
 ٤. توفير الدعم الطبي المجاني المتوافق مع قدرات المؤسسة وقدرات صندوق مكافحة الإدمان على الحالات التي تمثلها مؤسسة حياه للتنمية والدمج المجتمعي.
 ٥. توفير الدعم الفني والوعي للحالات التي تحولها مؤسسة الحياة للتنمية والدمج المجتمعي لصندوق مكافحة الإدمان.
 ٦. في حالة قيام صندوق مكافحة الإدمان بعقد ندوات أو مؤتمرات خاصة لمكافحة الإدمان وأساليب العلاج الحديثة والحالات الناجحة، تشارك المؤسسة في هذه الندوات والمؤتمرات، سواء كانت منظمة أو في هيئة اجتماعات.
 ٧. يدعو صندوق مكافحة الإدمان المؤسسة إلى تدريب المتطوعين والمتخصصين في مجال مكافحة الإدمان وطرق التعامل مع الحالات وكيفية إحالتها.
 ٨. يشارك صندوق مكافحة الإدمان في تطوير استراتيجية لتحويل حالات إدمان النساء المفرج عنهن. في ١٤ أبريل ٢٠١٨ ، عقدت المؤسسة اجتماعاً مع الدكتور عبد السلام شرف، رئيس وحدة قياس الأثر في الصندوق المصري لمكافحة الإدمان. وكان الهدف من الاجتماع هو تأسيس أسس وحدة البحث التي تمت مناقشتها في الاجتماع السابق.
- ١- تعد وحدة البحث الخطط والبرامج للدراسات والأبحاث التي ترغب المؤسسة في إصدارها.
 - ٢- إجراء الدراسات والنظريات البحثية والتطبيقية والميدانية التي تتطلبها وحدة الأبحاث.
 - ٣- نشر البحوث وتوزيعها على الجهات المعنية والتعاون معها في تنفيذ النتائج.
 - ٤- إصدار النشرات والدوريات والكتب والنشرات البحثية.
 - ٥- تبادل الخبرات مع الخبراء والباحثين من داخل وخارج مصر للاستفادة من خبراتهم وفقاً لخطة المؤسسة.
 - ٦- تحقيق وتوسيع التعاون العلمي مع المؤسسات البحثية.

التعاون مع الهيئات الحكومية الأخرى:

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قامت مؤسسة حياه بالاتصال وطلبت التعاون مع هذه الهيئات الحكومية:

- صندوق علاج الإدمان
- البرنامج القومي لمكافحة الإيدز
- المجلس القومي للمرأة

وقد تم إخطارهم بشأن البروتوكول الخاص بتقديم مؤسسة حياه لخدمات التحويلات والاستفادة من تدريب مؤسسة حياه مع هذه الأطراف ويقومون حالياً بتعديل بعض النقاط في البروتوكول ليصبحوا شركاء لتقديم الخدمات اللازمة لخدمات المأوى للنساء وللمؤسسة حياه بشكل عام.

التعاون مع المنظمات الغير حكومية المحلية:

من أجل زيادة كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسة في نطاق المشروع، تم توقيع عدد من بروتوكولات التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مجال تقديم الخدمات ضمن نطاق المشروع، على النحو التالي:

م	اسم المنظمة	نشاط التعاون	الحالة
١	مؤسسة الحصالة الخيرية	توفير المساعدة الطبية اللازمة وتوفير المعدات الطبية للحالات	الموقع في ١٧-١-٢٠١٨
٢	جمعية دائرة الفن	جمعية دائرة الفن بالإسكندرية وتعمل في مجال الاهتمام بالفن والثقافة من خلال تسليط الضوء على أنشطة الفئات المهمشة	الموقع في ١-٤-٢٠١٨
٣	جمعية رعاية السجناء	تسليم المبنى إلى المؤسسة لإنشاء مأوى للسجناء المفرج عنهم.	الموقع في ٢٢-١-٢٠١٨

الظهور:

بما أن العديد من أنشطة الاتصالات والظهور موجودة بالفعل حالياً، فمن الضروري تقديم سرد للتقدم المحرز حتى الآن.

التواصل مع الهيئات الدولية:

تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً متزايد الأهمية في العالم. الهيئات غير الحكومية الدولية، لفت الانتباه إلى القضايا التي تحظى ذات باهتمام عالمي، فهي تعزز التعاون الدولي ولها تأثير كبير في الانتشار العالمي للأفكار والقيم والمعرفة والتمويل، قدمت مؤسسة حياه للتنمية والدمج المجتمعي عدة مشاريع خلال الفترة السابقة، وهي كما يلي:

عنوان المشروع	مدة المشروع	الأنشطة	الجهات المانحة
دعوة لتقديم مقترحات حول عدم المساواة في الصحة الجنسية والإنجابية	عامين	التأكد من أن كل امرأة ومراة وشاب في كل مكان، لا سيما في تلك الدول المتأخرة، قد استفادت من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة ومارست حقوق الإنجاب.	صندوق الأمم المتحدة للسكان
تيسير التدريب المهني للسجينات الثمانية المفرج عنهن وخدمات الرعاية اللاحقة للمساعدة في إعادة الدمج وإعادة التأهيل، وبالتالي تشجيع الاقتصاد	عامين	تحسين وصول السجناء المفرج عنهم إلى المهارات التي تفرسها السوق لضمان توظيفهم وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية.	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
منحة تنمية الرعاية الاجتماعية	عامين	تحسين كفاءة المؤسسات من خلال دعم مهارات مقدمي الرعاية والإدارة التنفيذية من أجل توفير بيئة آمنة للأيتام ودمجهم في المجتمع.	وزارة التضامن الاجتماعي - مصر

مؤتمرات ودورات تدريبية:

عقدت المؤسسة مؤتمراً بعنوان "نحو إعادة التأهيل والدمج المجتمعي مع التركيز على السجينات" في يوم الخميس الموافق ١٠ مايو ٢٠١٨. الهدف من الاجتماع هو:

- عرض تقديمي لأنشطة مشروع "نحو إعادة التأهيل والدمج المجتمعي مع التركيز على السجينات"
- عرض فيلم وثائقي عن برنامج المؤسسة لإعادة تأهيل ودمج السجناء والمفرج عنهم بعنوان "نقطة ومن أول السطر"
- مناقشة أوراق بحثية متخصصة مُعدة من قبل أكاديميين بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
- تكريم عدداً من الرموز التي ساهمت في نشر فكرة إعادة التأهيل والدمج داخل المجتمع المصري وتوزيع شهادات تقدير بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه لكل حالة من المستفيدين من خدمات المؤسسة

تم تقديم عدداً من الأوراق، من ضمنها:

- تناولت الورقة البحثية الأولى تأثير العقوبات السالبة للحرية على القدرات النفسية للسجين، إعداد د/ شحاتة زيدان أستاذ علم النفس بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
- تناولت الورقة الثانية دليلاً مقترحاً للورقة الثانية "المهارات الحياتية اللازمة لإعادة التأهيل وإعادة الدمج المجتمعي للسجناء" إعداد د/ ريهام محي، أستاذ علم النفس في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
- تناولت الورقة الثالثة نظم الرعاية اللاحقة للسجناء المفرج عنهم وفقاً للمعايير والتجارب الدولية إعداد د/ عبد السلام شرف، رئيس وحدة تقييم الأثر في صندوق مكافحة وعلاج الإدمان.

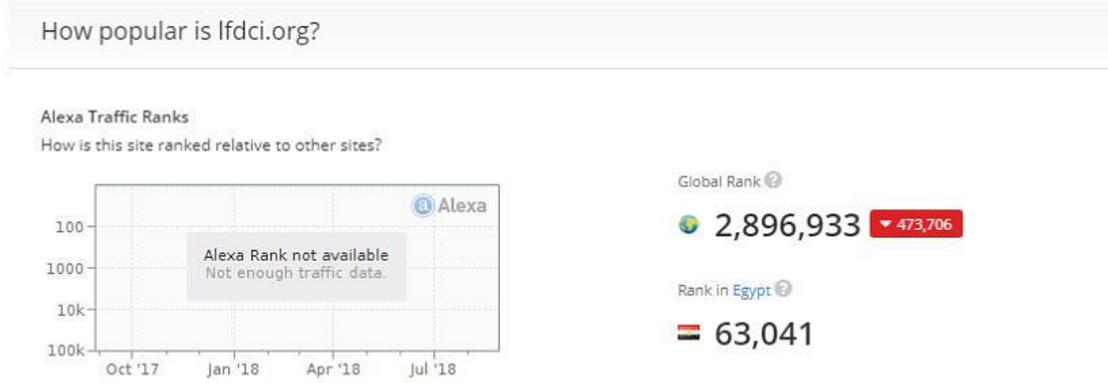
الموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي:

إن استثمار الوقت والمال في إنشاء موقع إلكتروني قرارًا بسيطاً للعديد من المؤسسات حول العالم، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. حيث يساعد الموقع الإلكتروني المانحين الحاليين والمستقبليين، والشركاء في التحقق من وجود مؤسستنا

وجعلنا نبدو أكثر واقعية. يساهم موقع الويب في جعل مؤسستنا تبدو أكثر احترافية عند التقدم للحصول على التبرعات والمنح والمناقصات وغيرها، وتعطي المانحين والشركاء مكاناً يمكنهم من خلاله العثور على مزيد من المعلومات حول مؤسستنا.

ارتفع مؤشر الترتيب العالمي لموقع مؤسسة حياه للتنمية والدمج المجتمعي (www.lfdci.org) من ٢,٨٩٦,٩٣٣ إلى ٢,١٣٦,٢٥١ وعلى المستوى المحلي في مصر وصل إلى ٦٣,٠٤١. الصورة المرفقة توضح ترتيب موقع مؤسسة حياه وفقاً لتصنيف أليكسا.

Alexa



تمت متابعة موقع المؤسسة من قبل العديد من الدول حول العالم، كما هو موضح في التقرير التالي:

Search Analytics Countries

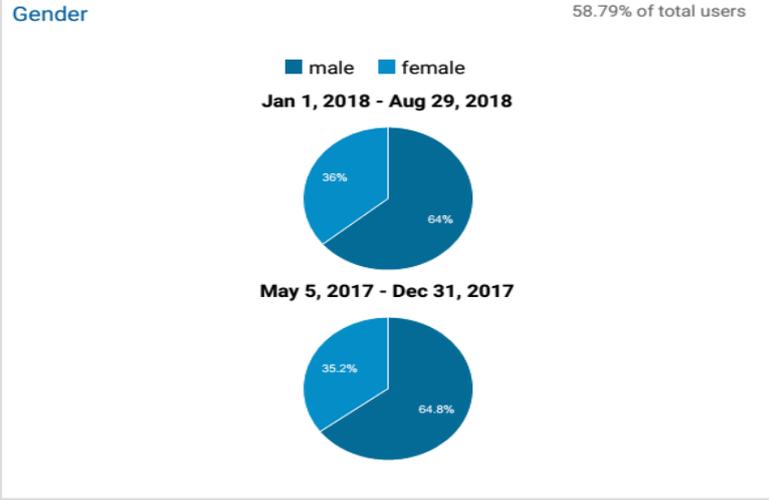
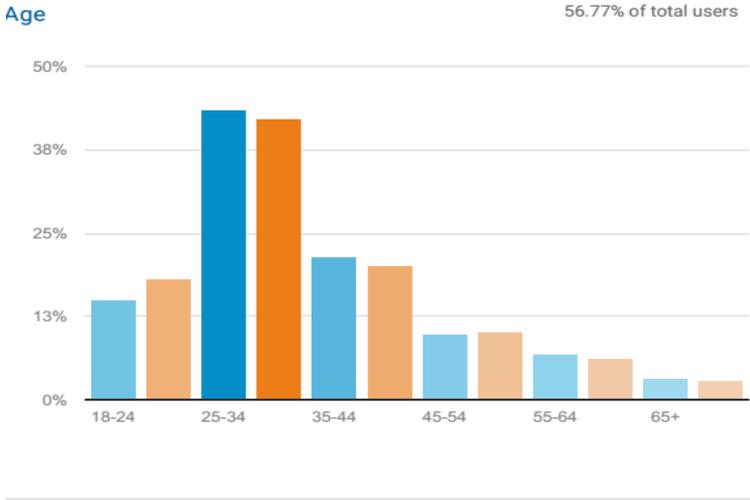
Countries	Clicks ▼	Impressions	CTR	Position
1 Egypt	5,370	82,749	6.49%	8.2 >>
2 Saudi Arabia	479	13,170	3.64%	10.7 >>
3 Morocco	383	15,045	2.55%	8.4 >>
4 Algeria	213	6,237	3.42%	10.4 >>
5 Iraq	182	4,380	4.16%	9.5 >>
6 Yemen	169	2,152	7.85%	9.7 >>
7 United Arab Emirates	155	3,671	4.22%	16.1 >>
8 Sudan	136	2,343	5.8%	8.6 >>
9 Jordan	118	3,162	3.73%	10.2 >>
10 Kuwait	115	2,981	3.86%	10.3 >>
11 Syria	89	2,076	4.29%	8.2 >>
12 Unknown Region	84	1,202	6.99%	11.5 >>
13 Libya	73	1,451	5.03%	10.2 >>
14 Palestine	70	962	7.28%	10.9 >>
15 Tunisia	53	1,708	3.1%	24.4 >>
16 Oman	53	1,138	4.66%	12.8 >>
17 Lebanon	49	1,287	3.81%	12.7 >>
18 Qatar	48	983	4.88%	13.1 >>
19 Bahrain	37	718	5.15%	12.8 >>
20 Turkey	34	1,002	3.39%	11.4 >>
21 United States	34	2,742	1.24%	29.2 >>
22 Israel	29	747	3.88%	7.9 >>
23 United Kingdom	25	653	3.83%	16.4 >>

يبين الرسم البياني التالي اهتمام الشباب في متابعة موقع المؤسسة، والذي يعكس الأثر الاجتماعي لأنشطة المؤسسة خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

All Users
+0.00% Users

Jan 1, 2018 - Aug 29, 2018
Compare to: May 5, 2017 - Dec 31, 2017

Key Metric:



© 2018 Google

يوضح الشكل أدناه حجم الزوار الجدد، مما يعكس نجاح المؤسسة في جذب انتباه متابعين جدد إلى محتوى موقعها على الويب:

Audience Overview

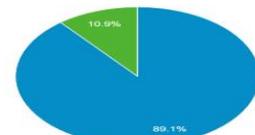
All Users
+0.00% Users

Jan 1, 2018 - Aug 29, 2018
Compare to: May 5, 2017 - Dec 31, 2017

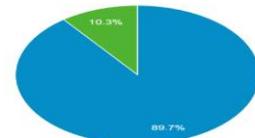
Overview



New Visitor Returning Visitor
Jan 1, 2018 - Aug 29, 2018



May 5, 2017 - Dec 31, 2017



ثالثاً، ترشح مؤسسة حياه نفسها لقيادة الشبكة الإقليمية لمؤسسة أنا ليند، وتطلق برنامجاً انتخابياً يساعد في تمكين أعضاء الشبكة من تعزيز بناء قدراتهم المؤسسية في إطار قانون العمل الاجتماعي الأخلاقي، وقيادة الشبكة كنموذج صالح في المجتمع المدني. رابعاً، حصلت مؤسسة حياه على قرار وزير التضامن الاجتماعي بالموافقة على توسيع النطاق الجغرافي لعمل مؤسسة حياه ليكون "في جميع أنحاء مصر".

خامساً، تعمل مؤسسة حياه، من خلال مشروعها الممول من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي، على تفعيل العلاقات الفعالة مع المجتمع المدني من خلال إنشاء اتحاد نوعي للعمل في إطار تمكين السجينات السابقات.

٣ أنشطة المشروع والنتائج المحققة خلال الفترة التي يغطيها التقرير

(أ) الأنشطة التي تم تنفيذها خلال الفترة التي يغطيها التقرير كما كان مقرراً

أ.١.١.١ تحديث المعلومات ومشاركتها مع موظفي السجون والإدارة بشأن نتائج برنامج إعادة الدمج (٥ اجتماعات خلال المشروع x ٤ سجون: ٢٠ اجتماعاً. ٥ مدراء سجون لكل سجن لكل اجتماع

قامت مؤسسة حياه للتنمية والدمج المجتمعي تنفيذاً لهدف عقد بروتوكولات تعاون مع العديد من المؤسسات والهيئات مثل وزارة الداخلية - وزارة التضامن الاجتماعي - صندوق مكافحة الإدمان والتعاطي - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وفي إطار تنفيذ مشروع "نحو إعادة التأهيل و إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء في المجتمع مع التركيز على السجناء". بعقد العديد من الاجتماعات مع الجهات

وخلال شهر يناير ٢٠١٨ وبدأت المؤسسة بعقد الاجتماعات بتاريخ الثلاثاء الموافق ٩ يناير ٢٠١٨ بمبنى وزارة الداخلية - التجمع الخامس - أكاديمية الشرطة قطاع حقوق الإنسان قامت مؤسسة "حياة للتنمية والدمج المجتمعي ممثلة في المدير التنفيذي للمؤسسة نيرمين البحيطي بعقد لقاء مع سيادة اللواء محمود فؤاد للاتفاق علي بنود البروتوكول وقد تحدث سيادة اللواء علي قرب توقيع البروتوكول مع المؤسسة واستيفاء باقي إجراءات الموافقة

- وبتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٨ قامت المؤسسة بعقد اجتماع مع مسؤولي وزارة التضامن الاجتماعي بالقاهرة لمناقشة تنفيذ المؤسسة لإجراءات مأوي السيدات المفرج عنهن وهو المأوي الذي تقوم المؤسسة بترميمه وتجهيزه بالأثاث المناسب للإقامة بناء علي القرار الصادر من وزارة التضامن بتشكيل مجلس إدارة جمعية رعاية المسجونين من أعضاء مؤسسه حياه

- قامت مؤسسة حياه بشرح تفاصيل تجهيزات المأوي والإجراءات القانونية التي قامت المؤسسة باتخاذها لتنفيذ مهمة الترميم

- بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٨ قامت الأستاذة نيرمين البحيطي بزيارة إلي قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية بناء علي اتصال من القطاع لإضافة بعض البنود للبروتوكول وهي إضافة تقديم المساعدات لتحسين وضع السجناء بأماكن الاحتجاز

- وخلال شهر فبراير ٢٠١٨ قامت المؤسسة بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٨ بعقد اجتماع مع الدكتور عبد السلام شرف رئيس وحدة قياس الأثر بصندوق مكافحة الإدمان والتعاطي

وكان الهدف من اللقاء الاتفاق علي عقد بروتوكول تعاون بين مؤسسة حياه وبين صندوق مكافحة الإدمان للعمل علي تحويل مؤسسة حياه حالات الإدمان إلي الصندوق حتى يقوم بدوره بتحويلها إلي المستشفيات المختصة بالإضافة إلي مناقشة إنشاء وحدة بحثية يتم تدريبها بالتعاون مع الصندوق وبمشاركة المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية وسوف تعمل هذه الوحدة علي إصدار نشرات بحثية

وبتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٨ قامت الأستاذة نيرمين البحطيبي مدير تنفيذي المؤسسة بعقد اجتماع مع إدارة الرعاية اللاحقة بالقاهرة في محاولة لتطوير منظومة إعادة الإدماج المجتمعي للسجناء وتعاون مؤسسة حياه مع قطاعات وزارة الداخلية في دعم وإعادة بناء حياة السجناء قبل وعقب الإفراج عنهم وتقديم الدعم القانوني والاجتماعي والاقتصادي أثناء السجن و عقب الإفراج وكذا العاملين بإدارة الرعاية اللاحقة وحيث ان الرعاية اللاحقة هي الجهة الوحيدة المنوط بها تقديم خدمات إعادة التأهيل والدمج للسجناء لذا تم عقد لقاء مع العميد محمد حبيب من إدارة الرعاية اللاحقة والذي ابدى رغبته في توقيع البروتوكول بين إدارة الرعاية اللاحقة وبين مؤسسة حياه وقامت الأستاذة نيرمين بشرح المشروع وأهدافه كما تم اقتراح بوجود بند داخل البروتوكول يسمح بتدريب الإداريين والأخصائيين الاجتماعيين وضباط الرعاية اللاحقة من خلال المؤسسة.

وأيضاً عقد اللقاءات التشاورية مع مسؤولي السجون لشرح الخدمات دورياً بالإضافة إلي التعاون مع الدولة وتحت رعايتها في تطوير منظومة إعادة التأهيل لضمان حل جميع مشاكل السجناء القانونية والاجتماعية والنفسية وتنظيم عملية دمجهم مجتمعيًا.

وفي ٢١ فبراير ٢٠١٨ قام كل من الأستاذة نيرمين البحطيبي المدير التنفيذي للمؤسسة والأستاذ عاطف حافظ المستشار التدريبي بزيارة قطاع حقوق الإنسان بمبني وزارة الداخلية داخل أكاديمية الشرطة بالتجمع الخامس وكان الهدف من هذا الاجتماع مناقشة بنود البروتوكول مع القطاع - وخلال شهر مارس ٢٠١٨ قامت المؤسسة بعقد اجتماع مع مسؤولي وزارة التضامن الاجتماعي وخلال هذا الاجتماع تم مناقشة أحر إجراءات العمل علي المأوي كما تم مناقشة الاحتياجات التدريبية للأخصائيين التابعين للوزارة والمتعاملين مع السجناء كما قامت الأستاذة نيرمين بشرح كامل لمنظومة إعادة التأهيل والدمج والعرض منها ومدى إمكانية التعاون علي تنفيذها في مصر بالتعاون مع الوزارة

وخلال شهر ابريل ٢٠١٨ قامت المؤسسة باستكمال عقد الاجتماعات التي من شأنها العمل علي

تنفيذ بنود

المشروع فبتاريخ ٥ ابريل ٢٠١٨ قامت المؤسسة بعقد اجتماع الدكتور عبد السلام شرف رئيس وحدة قياس الأثر بصندوق مكافحة الإدمان والتعاطي وكان الهدف من الاجتماع الاتفاق علي بنود البروتوكول المزمع توقيعه بين المؤسسة والصندوق وقد تناولت بنود البروتوكول

١- تشارك المؤسسة صندوق مكافحة الإدمان في إعادة وتأهيل ودمج النساء المفرج عنهن والمهمشات منهن داخل محافظتي الشرقية الإسكندرية والعمل تقديم العلاج لحالات الادمان والمتابعة لحالتهن.

٢- تشارك المؤسسة صندوق مكافحة الإدمان في التدريبات التي يقوم بها الصندوق لفريق عمل المؤسسة في جميع المجالات والتي من شأنها تأهيل الاختصاصيين والمتطوعين للعمل علي تقديم الدعم النفسي والطبي لحالات الإدمان.

٣- يقوم طرفي الإتفاق بتبادل الخبرات المؤسساتية الخاصة بمجالات عمل وخبرة كل مؤسسة بحيث يتم دعم خبرات العاملين بالمؤسستين من خلال عمليات مشاركة تلك الخبرات ، وبناءا عليا فسوف يقوم طرفي العقد بتحديد خطة العمل وتبادل الخبرات الفنية والإدارية بين العاملين بتلك المؤسسات.

٤- تقديم الدعم الطبي المجاني المتوافق مع إمكانيات وقدرات صندوق مكافحة الإدمان الي الحالات التي تحيلها مؤسسة حياه للتنمية والدمج المجتمعي .

٥- تقديم الدعم الفني والتوعوي المتاح للحالات التي تحيلها مؤسسة حياه للتنمية والدمج المجتمعي لصندوق مكافحة الإدمان.

٦- في حال قيام صندوق مكافحة الإدمان بعقد ندوات أو مؤتمرات خاصة بمكافحة الادمان والطرق الحديثة للعلاج ونماذج ناجحة للحالات تقوم المؤسسة بالمشاركة في هذه الندوات والمؤتمرات سواء بالتنظيم أو بالجلسات.

٧- يقوم صندوق مكافحة الإدمان بدعوة المؤسسة للتدريبات الخاصة بالمتطوعين والمتخصصين في مجال مكافحة الادمان وطرق التعامل مع الحالات وكيفية الاحالة.

٨- يشارك صندوق مكافحة الإدمان المؤسسة في وضع إستراتيجية تحويل حالات الإدمان للسيدات المفرج عنهن.

وبتاريخ ١٤ ابريل ٢٠١٨ قامت المؤسسة بعقد اجتماع مع الدكتور عبد السلام شرف رئيس وحدة قياس الاثر بصندوق مكافحة الإدمان والتعاطي وكان الاجتماع يهدف الي وضع اسس الوحدة البحثية والتي تم مناقشة تكوينها في الاجتماع السابق وقد تم الاتفاق علي ان تعمل الوحدة البحثية علي أولاً تقوم الوحدة البحثية بوضع الخطط والبرامج للدراسات والبحوث التي ترغب المؤسسة في إصدارها ثانياً إجراء الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية والميدانية التي تتطلبها الأبحاث ثالثاً نشر البحوث وتعميمها على الجهات ذات العلاقة والتعاون معها على تطبيق النتائج. رابعاً إصدار المطبوعات والدوريات والكتب والنشرات البحثية. خامساً تبادل الخبرة مع الخبراء والباحثين من داخل مصر وخارجها للاستفادة من خبرتهم وفق خطة المؤسسة.

سادساً تحقيق وتوسيع التعاون العلمي مع المؤسسات البحثية.

٢٣ ابريل ٢٠١٨ قامت المؤسسة بعقد اجتماع مع قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية وكان الهدف من الاجتماع ترتيب التعاون مع القطاع في أسماء المزمع الإفراج عنهم وفقاً للمعايير التي تم الاتفاق عليها مع القطاع وقد ضم الاجتماع العميد منار مختار ممثلاً عن قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية ورئيس وحدة مكافحة العنف ضد المرأة

خلال شهر مايو ٢٠١٨ قامت المؤسسة باستكمال عقد الاجتماعات مع القطاعات المستهدفة من تنفيذ المشروع وعقد البروتوكولات معها

بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٨ قام وفد من المؤسسة بعقد لقاء بصندوق مكافحة الإدمان والتعاطي بهدف تعديلات البروتوكول وأيضاً الاتفاق علي برنامج التدريبات التي سوف يتم التعاون فيها بين المؤسسة والصندوق وايضاً الاتفاق علي ترتيبات اجتماع مركز البحوث الاجتماعية والجنائية

بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٨ قامت المؤسسة بعقد اجتماع مع قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية وبحضور العميد منار مختار ممثلاً عن قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية ورئيس وحدة مكافحة العنف ضد المرأة

٣٠١٠١ بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٨ قام وفد من مؤسسة حياه للتنمية والدمج المجتمعي يضم كل من الأستاذة نيرمين البحيطي والأستاذ عاطف حافظ والأستاذة دينا عبد الرحمن والدكتور عبد السلام شرف بعقد اجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وكان الاجتماع مع الأستاذة الدكتورة سعاد عبد الرحيم رئيس المركز.

٣٠١٠٢ وكان يهدف الاجتماع إلى تعاون المؤسسة مع مركز البحوث في تدريب فريق عمل المؤسسة علي إجراء البحوث الميدانية وفقاً للمعايير العلمية التي ينتهجها مركز البحوث الاجتماعية والجنائية كما تم اثناء الاجتماع الاتفاق علي تدريب فريق عمل المؤسسة علي

- إجراء البحوث والدراسات والإشراف عليها.
- مشاركة فريق عمل المؤسسة في حضور الدورات التدريبية التي ينظمها مركز البحوث الاجتماعية والجنائية
- نشر البحوث والبيانات العلمية وتبادلها مع الجهات العلمية الأخرى.
- قيام مركز البحوث الاجتماعية والجنائية بإمداد المؤسسة الرأي في مشروعات القوانين الخاصة بالمسائل الاجتماعية والجنائية.
- كما تم الاتفاق بين المؤسسة ومركز البحوث في التعاون مع الأقسام التي تتفق أهداف وأنشطة هذه الأقسام مع أهداف المؤسسة وهي قسم السكان والفئات الاجتماعية - قسم بحوث وقياسات الرأي العام - شعبة بحوث الجريمة والسياسة الجنائية - قسم الجريمة - قسم المعاملة الجنائية.

بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٨ قامت المؤسسة بعقد اجتماع بقطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية طلبها قطاع حقوق الإنسان مع اللواء محمود فؤاد والذي كان يرغب في مناقشة بنود الاتفاق الذي ترغب الوزارة في تنفيذه مع مؤسسة حياة للتنمية والدمج المجتمعي كما كان اللقاء يهدف إلى التأكيد هلى الخدمات التي ترغب الوزارة في تقديمها الى السجناء والخدمات التي تستطيع مؤسسة حياة تقديمها من خلال المشروع المستهدف من عقد البروتوكول كما ناقشت الاستاذة نيرمين مع اللواء محمود فؤاد عن قائمة اسماء السجناء الذين سيتم الافراج عنهم بعد ثلاثة اشهر وقد اجاب اللواء محمود فؤاد بأن القائمة تجهز وفقا لما تم مناقشته في اللقاء السابق

بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٨ قامت المؤسسة بإصدار محضر مجلس أمناء بتشكيل وحدة أبحاث المجتمع والقانون والتي من شأنها إجراء أبحاث العلوم الاجتماعية والقانونية وإجراء دراسات ميدانية وبحوث تحليلية.

أولاً تقوم الوحدة البحثية بوضع الخطط والبرامج للدراسات والبحوث التي ترغب المؤسسة في إصدارها ثانياً إجراء الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية والميدانية التي تتطلبها الأبحاث ثالثاً نشر البحوث وتعميمها على الجهات ذات العلاقة والتعاون معها على تطبيق النتائج. رابعاً إصدار المطبوعات والدوريات والكتب والنشرات البحثية. خامساً تبادل الخبرة مع الخبراء والباحثين من داخل مصر وخارجها للاستفادة من خبرتهم وفق خطة المؤسسة.

سادساً تحقيق وتوسيع التعاون العلمي مع المؤسسات البحثية.

أ.١.٢.١ تقييم وبحث احتياجات السجناء لوضع خطة انتقالية بالخدمات اللازمة للحالة عقب الإفراج. الموافقة على الاجتماع وإقامة حوار ٣/٢ مرات قبل الإفراج

تقييم وبحث احتياجات السجناء خلال الفترة الانتقالية للخدمات الضرورية عند الإفراج عنهم. من خلال زيارة المحامين للسجناء في السجون وأقسام الشرطة

أ.٣.٣.١ القيام بالزيارات المنزلية من قبل الأخصائيين الاجتماعيين لأفراد الأسرة للإعداد لخطط لم شمل الأسرة. ١٠٠ زيارة x ٣ سنوات

الزيارات الميدانية لوحده التاهيل والدمج والتي ساهمت بشكل كبير في متابعه وحصر وتقييم الوضع الحالات الاجتماعى للحالات. ونظرا لزياده معدل استهداف الحالات خلال الفتره ال٦شهور بالتالى تم زياده عدد الزيارات الميدانيه لهذا المؤشر وبذلك ادى لزياده المؤشر بنسبه ٥٠%

أ.٣.٢.١ الخدمات القانونية المقدمة للمساعدة في الإفراج من السجون حسب الحاجة. ١٠٠ حالة x ٣ سنوات.

● عدد (١٦) إنهاء إجراءات الإفراج

من (قسم ثان شبرا الخيمة - قسم اول شبرا - مركز الزقازيق - قسم اول الزقازيق - ثان الزقازيق - مركز ابوحماد).

● عدد الكفالات والغرامات (٧)

ما بعد الإفراج :

- قامت الوحدة القانونية بعمل
 - عدد (١٥٤) زيارة النيابة ومراكز وأقسام شرطة
- (قسم اول الزقازيق - ثان الزقازيق - قسم ههيا - قسم المنتزة اول - المنتزة ثانى - اول الرمل - المنشية - الجمرك - العطارين - سيدى جابر - باب شرق - نيابة مركز الزقازيق أول الزقازيق وثان الزقازيق - نيابة ابوحماد الجزئية - نيابة بلبيس - نيابة شبرا)

عمل عدد (٣) محاضر- دعوى مجلس الدولة (عدم تعرض - تمكين من ضم صغير- عودا الى العمل) فى قسم ثان الزقازيق لعدد (٢) حالات .
متابعه عدد (٨) محاضر (عدم تعرض -إهمال طبي وعمل طلب عرض على الطب الشرعى - متابعة تقرير الطب الشرعى) بناية قسم ثان الزقازيق لعدد (٣) حالات .
عمل عدد (١٥) استئنافات قضايا سرقة تيار كهربى- تبديد ائصال امانة .
عمل عدد (٥) ائذار عرض لبنك كبرى كول - ائذار عودة الى العمل - ائذار الغاء قرار سلبى - عمل ملف تسوية بلجنة فض النزاعات تمهيد لرفع دعوى الغاء قرار سلب- ائسلام قرار لجنة فض المنازعات .
عمل عدد (٢١) شهادة من جدول نيابة ابوحماد .
عمل عدد (١٠) توكيلات قضايا .

• عدد (١٥٣) زيارات الى المحاكم

(المحكمة الكلية بالزقازيق - محكمة الأسرة بالزقازيق - محكمة ابوحماد- محكمة بلبيس - محكمة استئناف اول شبرا قليوبية - محكمة العاشر من رمضان - محكمة شبين الكوم- محكمة نبروه)

متابعه قضايا عدد (٣٧) قضايا لعدد (١٥) حالات .

- عدد (٣١) قضايا جنح (إيصالاأمانة - ضرب)
- عدد (٣) قضية جنائيات (اتجار هيروين -أقراص مخدرة عمل استئناف واستخراج أوراق قانونية
- عدد (١) قضية اثبات وفاة .
- عمل استشكال ونقض .

• استخراج اوراق ثبوتية عدد (٣٧) لعدد (١٥) حاله(شهادات ميلاد - بطاقة رقم قومى- وثيقة عقد زواج)

أ.١.٣.٥ وضع خطط انتقالية لكل سجين قبل الإفراج للحصول على الخدمات اللازمة عند الإفراج عنه

تم الالغاء العمل بهذا البند وتم الاستعاضه عنه بالتقييم القبلى والبعدى للحالات

أ.١.٣.٦ متابعة العمل بين الفروع

يتم العمل بهذا النشاط على متابعه سير العمل بين الفرع الرئيسى والفرع بالاسكندريه وتم زياده العمل به وذلك لتحديث برنامج المهارات الحياتيه وتدريب الاخصائيين على العمل به داخل كل فرع

أ.١.٢.١ استعراض ورصد الخطط الانتقالية للحالات

أ.١.٢.٢ توفير العلاج الجماعي والفردي، العلاج بالفن والموسيقى (جلستين للعلاج الجماعي و ٤ جلسات علاج فردي شهرياً لكل سجين مفرج عنه ٣ سنوات)

تم توقف العمل بهذا النشاط كعمل فى والاستعاضه عنه من خلال المهارات الحياتيه

أ.١.٢.٣ توفير تدريب المهارات الحياتية للنساء مع التركيز على الوقاية من العنف وإدارة النزاعات (تدريب لمدة يومين لـ ١٥ امرأة. مرة واحدة كل ٣ أشهر بمجموع ٨ تدريبات)

- تم تحديث العمل بهذا النشاط عن طريق الاستشارى مؤسسه دروسوس وذلك من خلال عمل خطه عمل لكل حاله لمدته ٦ اشهر بعد التقييم القبلى ومتابعته سير العمل لكل حاله وتم ادراجها بالدليل التشغيلى للمؤسسه

أ.٢.٤.١ أنشطة جماعية مع السجناء السابقين وأسرهم (٢ نشاط سنوياً بإجمالي: ٦ أنشطة اجتماعية)

أنشطة جماعية مع السجناء السابقين وأسرهم، وتم دمجها من خلال دليل تدريب المهارات الحياتية

أ.٢.٥.١ ورشة عمل عن "المهارات الحياتية :

- يختص هذا البند بالتدريبات المهارات الحياتية والتي تم عمل منهج لها مختص من خلال فريق عمل الوحدة التاهيل والدمج بالمؤسسه جنباً الى جنب مع استشارى مؤسسه دروسوس ا باسم عادلى وذلك من خلال ورشتين عمل تجريبيتين لاجراج منهج معد خصيصا لحالات المؤسسه داخل المشروع للتاهيل وتم عمل لها ميزانيه محدده ومنفصله موافق عليها بعدد حالات لا يتعدى ١٥ حاله بالتدريبه بخطه تنفيذ محدده ومنهج مكتوب ومحدد

عقدت الورشة في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ أغسطس ٢٠١٧ بمقر المجلس القومي للمرأة بالإسكندرية وكانت هذه هي بداية التعاون بين المجلس القومي للمرأة بالإسكندرية

حضر الورشة ٢٤ فرداً من فريق العمل مقسمين إلى ٨ رجال و ١٨ امرأة من ضمنهم أخصائين نفسيين، أخصائيه العلاج بالفن، أخصائي دمج، أخصائي تنمية، أخصائي تنمية مهارات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالإسكندرية.

هدف الورشة هو:

- تدريب وإعادة تأهيل الفريق النفسي للتعامل مع الحالات.
- تدريب ورفع كفاءة الفريق النفسي من خلال الإطلاع على طرق علاج غير تقليدية.
- تدريب لتوفير خدمات الاستشارة النفسية للحالات.

أ.١.١.٢ تدريب فريق العمل القانوني على التقاضي والتمثيل فضلاً عن القواعد الدنيا لمعاملة السجناء (تدريب لمدة ٣ أيام لفريق العمل القانوني في مؤسسة حياه. ٧ موظفين. إجمالي: ٣ تدريبات)

تم كما هو مخطط له، من خلال تدريب فريق العمل القانوني على المقاضاة وكذلك الحد الأدنى من القواعد لمعاملة السجناء

أ.١.٢.٢ الدعم المقدم في شكل إصدار الوثائق المدنية مثل رخص القيادة، بطاقات الهوية الشخصية، تصاريح العمل، بطاقات المعاش، جوازات السفر وشهادات الميلاد..إلخ.

الدعم من خلال إصدار الوثائق المدنية مثل رخص القيادة، بطاقات الهوية الشخصية، تصاريح العمل، بطاقات المعاش، جوازات السفر وشهادات الميلاد. يتم تقديم الخدمات القانونية بعد الإفراج عن السجناء وفقاً لوضع التحويل والاستشارة القانونية والتمثيل القانوني، وتطوير العمل المتعلق بهذا البند من خلال إعداد دليل الخدمات المجانية، في سياق ضمان الاستدامة.

استخراج اوراق ثبوتية عدد (٣٧) لعدد (١٥) حاله (شهادات ميلاد - بطاقة رقم قومي- وثيقة عقد زواج)

أ.٣.١.٢ عقدت ورشة عمل بعنوان "الرعاية النفسية والوقاية من العنف ضد المرأة" مع فريق عمل مؤسسة حياه، وممثلين من الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية

يجري تنفيذ هذا البند من خلال اجتماعات تعقد بحضور عدد من المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع نقابة المحامين بالإسكندرية ومحافظة الشرقية ، وتوزيع "دليل التوعية القانونية" ومجلة المؤسسة باللغة العربية / الإنجليزية

أ.٤.١.٢ تطوير، طباعة ونشر المواد الإعلامية والتثقيفية والاتصال

تطوير ونشر المواد الإعلامية، التوعية الإعلامية (المنشورات، الأوراق المستخدمة)، والأوراق البحثية

أ.٥.١.٢ التنسيق المستمر مع منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية لمتابعة نظام الإحالات وتقييم مدى الاستفادة من الخدمات. (سنة اجتماعات لمدة يوم واحد مع ٢٠ شخص في كل اجتماع).

تم تطوير هذا البند من خلال زيادة قدرة المؤسسة على تنفيذه في إطار المشروع الممول من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي. وعقدت اجتماعات الربط الشبكي في الإسكندرية والشرقية والقلوبية والدقهلية والبحيرة

أ.١.١.٣ التدريب الحرفي للسجناء عقب الإفراج

تم تعديل هذا البند ليقسم إلى عنصرين فرعيين

١- حيث يتم تدريب الحالات في عدد من الورش والمصانع من أجل اكتساب المهارات المهنية والإدارية والشخصية المؤهلة للعمل.

٢- نشاط التوظيف في الورش والمصانع

التمكين الاقتصادي تم تقسيمه الى ثلاثة اقسام التدريب بالمعايشه وتدريبات ال (getahead . syib)

يفيد هذا المؤشر الى اصحاب الورش العمل التي يتم التعاقد معها لتدريب الحالات على حرف تساعدهم على كسب عيشهم وتم العمل بهذا النشاط خلال الفتره التقرير والتعاقد مع عده ورش بالزقازيق والاسكندريه فى عده مجالات منها الخياطه وصناعه الصابون صناعه الحلى والتعليم الرسم والنحت على الزجاج ووللرجال ورش ايضا كهرباء سيارات

يفيد هذا المؤشر على مكافآت الشهرية التي يتم صرفها للحالات التي (2)(A3.1.1.) تتدرب بالورش الحرفيه لمدته ٣ اشهر بواقع ٨٠٠ جنيه

A 3.2.2 هذا المؤشر يفيد النوع الثانى من التمكين الاقتصادي وهيا المنح المدره بالدخل 3000جنيه والتي يتم عملها بعد اجتياز تدريب get ahead وهيا تدريب سيدات الاعمال يمضين قدما

أ.٢.١.٣ وضع وتنفيذ خطة لجمع التبرعات طيلة مدة المشروع

تم وضع خطة لجمع التبرعات وتم تنفيذها طيلة مدة المشروع

أ.٣.١.٣ وضع أدوات فحص مخصصة للسجناء، بالإضافة إلى استمارات الرضاء عن الخدمات، واستمارات القبول السرية والاستبيانات

تم الانتهاء من تصميم استبيان احتياجات السجناء، يهدف الاستبيان إلى تحديد أهم الاحتياجات التي توفرها اللجان المسؤولة للسجين وأسرته، ومدى جدواها، سواء كانت كافية أو غير كافية، ومدى ملاءمة الاستبيان

أ.٣.١.٤ شراء حواسيب شخصية ومحمولة

تم شراء حواسيب شخصية ومحمولة

أ.٣.١.٥ تصميم وتدريب الموظفين المختارين على إدخال البيانات وتحليل البيانات وإدارة جودة البيانات (التدريب لمدة ٤ أيام مع تدريب لتجديد المعلومات لمدة يومين لـ ٢ من الموظفين)

تصميم وتدريب الموظفين المختارين على إدخال البيانات وتحليل البيانات وإدارة جودة البيانات (التدريب لمدة ٤ أيام مع تدريب لتجديد المعلومات لمدة يومين لـ ٢ من الموظفين)

أ.٣.١.٦ تطوير البيانات الأساسية المتعلقة بالمشورات

أ.٣.١.٧ وضع إجراءات واضحة لكيفية إدخال البيانات للفحص الدقيق المنتظم والتحقق من صحة البيانات

تحديث برنامج إدخال البيانات

أ.٣.١.٨ عقد المؤتمر السنوي وجمع التبرعات لتعزيز البرنامج والملاجئ (٣ فعاليات مع ٥٠ شخصاً لكل فعالية)

عقد المؤتمر السنوي وجمع التبرعات لتعزيز البرنامج والملاجئ

أ.٣.١.٩ رسالة إخبارية سنوية تصدر وتوزع عن إنجازات ونتائج المشروع (الرسالة الإخبارية: ١٠٠ نسخة يتم نشرها كل ٦ أشهر)

رسائل إخبارية

() هذا النشاط يفيد بدأ العمل بالترميمات واعاده هيكله مركز الاستضافة

ما تم خلال الفتره هو عمل مجلس اداره مؤقت من أ.نرمين البحيطيطى كرئيس مجلس اداره لجمعيه رعايه المسجونين

واعضاء من المؤسسه مثل (اميره نبيل .دينا عبد الرحمن .رشا سعيد كامين صندوق لجمعيه رعايه المسجونين

ايضا تم عمل بروتوكول تعاون بين المؤسسسه والجمعيه وذلك لعمل الترميمات والتجهيزات كافه بالمركز الاستضافة

وبناء عليه تم عمل مناقصه وتم قبول عدد من عروض شركات مقاولات لعمل الترميمات وتم الاختيار انسبهم وفقا للميزانيه الموضوعه للترميم وسوف يتم بدأ العمل بدايه من ١-٧-٢٠١٨

(A4.2.1) تم العمل على هذا النشاط من خلال خطه جمع تبرعات محدثه وايضا تعاقد مع

استشارى تمكين اقتصادى ورئيس لجنه منح تم وضع من خلاله منهجيه مصغره لاختيار

الحالات التى تحصل ع مشروعات مدره بالدخل الدكتور اسلام ابو المجد

() نتيجته لتحديث وحده التمكين الاقتصادى خلال الفتره الحاليه مخطط عمل مؤشرات ونتائج

جديده لفتره المشروع المقبله

(A6.1.1) تم عمل الفيلم التسجيلي الخاص بالحالات المؤسسه ضمن المشروع وتم ترجمته باللغة الانجليزية

(A6.2.2) تم عمل مؤتمر الهدف المحدد توعية المجتمع المحلي للحد من وصمة العار المرتبطة بالسجن خاصة فيما يتعلق بالسجلات السابقة. وتم عرض من خلاله الفيلم التسجيلي

(A 6.2.3) تم عمل تصميم وطباعه النسخه الثانيه من النشره الاخباريه التي تصدر عن المؤسسه وعمل انشطه المشروع بالنسخه الانجليزيه وتوزيعها على عده سفارات

منها (المانيا – هولندا – فرنسا – النرويج)

ب) أنشطة تم تنفيذها أثناء الفترة التي يغطيها التقرير ولم يكن مخطط لها

إصدار وتوزيع رسالة إخبارية سنوية عن إنجازات ونتائج المشروع (الرسالة الإخبارية: ١٠٠ نسخة توزع كل ٦ أشهر)، سيتم تطوير هذا البند من خلال إضافة مواد فيديو للرسوم المتحركة لزيادة فعالية استخدامه على مواقع التواصل الاجتماعي.

ج) أنشطة لم تنفذ (ولكن تم التخطيط لتنفيذها)؛ أسباب عدم التنفيذ، الإجراءات التي تم اتخاذها للتغلب على هذه الأسباب

ج.١.١.١ تدريب إدارة السجن المختارة، والأخصائيين الطبيين في السجن وغيرهم من موظفي السجن على القواعد النموذجية الدنيا (تدريبية لمدة ٣ أيام. ١٥ موظفًا في كل تدريب. إجمالي: ٣ تدريبات x ١٥ متدربًا: ٤٥ موظفًا في السجن)

تأخر بسبب عدم توقيع بروتوكول التعاون مع وزارة الداخلية.

ج.١.١.٢ تدريب ضباط الشرطة (تدريب لمدة يومين. ١٥ ضابط شرطة في كل تدريب. إجمالي: ٣ تدريبات x ١٥ متدربًا: ٤٥ ضابط شرطة)

تأخر بسبب عدم توقيع بروتوكول التعاون مع وزارة الداخلية.

ج.١.١.٣ تدريب موظفي وزارة التضامن الاجتماعي، والموظفين في المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وغيرهم من الموظفين. (١٥ شخص لكل تدريب. ٣ تدريبات لمدة يومين لكل تدريب)

تأخر بسبب انتظار مؤسسة حياه للحصول على موافقة وزارة التضامن الاجتماعي للقيام بتدريب الموظفين

ج.١.١.٤ تقديم دورات تدريبية لفريق العمل النفسي في مجال فحص الصحة العقلية، تقديم المشورة، تقنيات العلاج الجماعي، المهارات الحياتية والتدخلات البسيطة (٦ تدريبات. ٣ أيام لكل تدريب. ٥ موظفين من الفريق النفسي الاجتماعي. ٣ دورات تدريبية في مصر ٣ دورات تدريبية خارج مصر)

تأخر بسبب التدريبات التي تم إضافتها وتم تعديل خطة التدريب في نهاية الفترة التي يغطيها التقرير وفقاً لتغير الميزانية للتدريب المقدم للوحدة النفسية.

ج.١.١.٥ إجراء تقييمات أكثر شمولاً للمخاطر والاحتياجات لتقييم عوامل الخطر والاحتياجات المباشرة عند بدء البرنامج (أسبوع واحد عقب الإفراج)

تأخرت بسبب أن التقييمات الأكثر شمولاً للمخاطر والاحتياجات لتقييم عوامل الخطر المباشرة تحتاج إلى مزيد من الوقت لتطوير الاستبيانات.

ج.١.٦ تحديد الملاجئ وتقييم احتياجات الصيانة

تأخر بسبب عدم وجود ملجأ حتى وقت كتابة التقرير وانتظار موافقة وزارة التضامن الاجتماعي.

ج.١.٧ تجديد الملاجئ لتكون قادرة على استيعاب النساء وأطفالهن في أي وقت بالإضافة إلى إنشاء مركز للخياطة ومطبخ

تأخر بسبب عدم وجود ملجأ حتى وقت كتابة التقرير وانتظار موافقة وزارة التضامن الاجتماعي.

ج.١.٨ توفير ملجأ مؤقت للنساء بعد الإفراج عنهن من السجن

لم يتم تناوله في خطة العمل في الفترة التي يغطيها التقرير. عدم وجود ملجأ حتى وقت كتابة التقرير وانتظار موافقة وزارة التضامن الاجتماعي

ج.١.٩ تزويد النساء النزليات وأطفالهن بالخدمات القانونية والاجتماعية النفسية والتدريب الحرفي

لم يتم تناوله في خطة العمل في الفترة التي يغطيها التقرير. عدم وجود ملجأ حتى وقت كتابة التقرير وانتظار موافقة وزارة التضامن الاجتماعي

ج.١.١٠ تطوير ونشر التقرير السنوي والتقرير النهائي للمشروع مع نتائج البحوث ودراسات الحالة (٥ تقارير. طباعة النسخة النهائية فقط ١٠٠ نسخة)

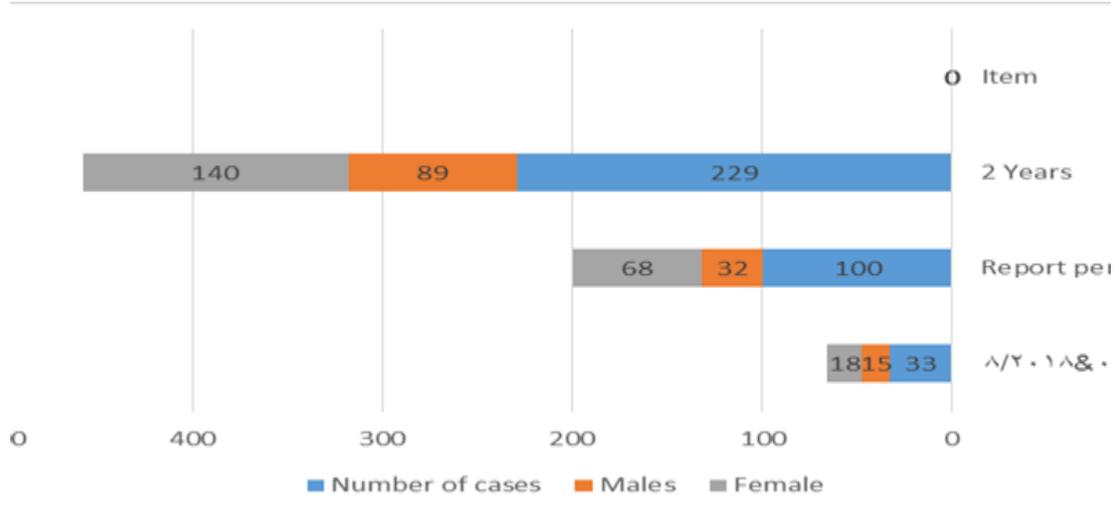
لم يتم تناوله في خطة العمل في الفترة التي يغطيها التقرير.

- مؤشر منع العودة إلى الجريمة

منع الجريمة هو محاولة للحد من الجريمة والمجرمين وردعهم. يتم تطبيقها على وجه التحديد للجهود المبذولة للحد من الجريمة، إنفاذ القانون، الحفاظ على العدالة الجنائية. وهذا هو المؤشر الرئيسي لمشروعنا.

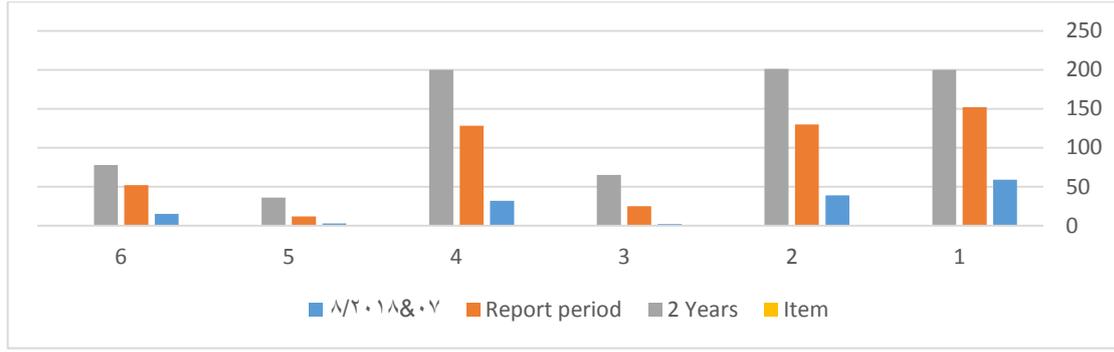
عنصر	عدد	معدل منع العودة إلى الجريمة
عدد المستفيدين من المشروع	٣٠٠	%١٠٠
العدد الإجمالي للمستفيدين	٢٢٩	%١٠٠
عدد المستفيدين في الفترة التي يغطيها التقرير	١٠٠	%١٠٠

عنصر	عامين	فترة التقرير	٢٠١٨/٨&٧
عدد الحالات	٢٢٩	١٠٠	٣٣
ذكور	٨٩	٣٢	١٥
إناث	١٤٠	٦٨	١٨



يوضح الجدول التالي عدد الحالات المستفيدة من المشروع، ومقارنة العامين ومدة التقرير، وشهري يوليو وأغسطس ٢٠١٨، بعد الفترة التي يغطيها التقرير.

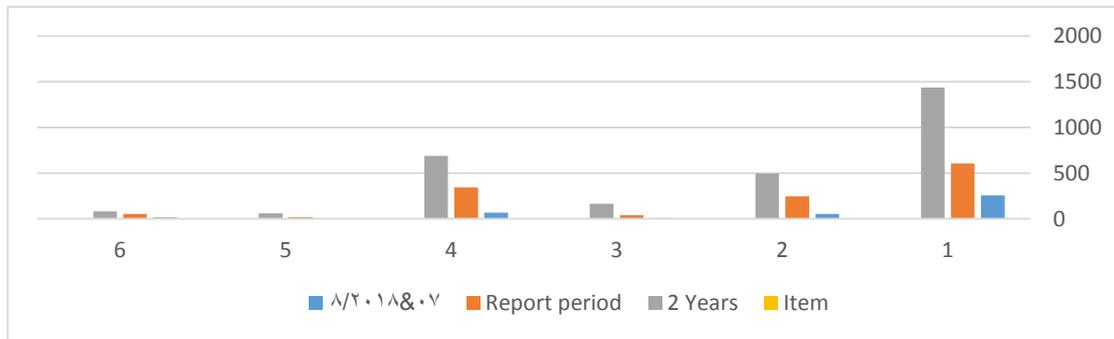
عنصر	عامين	فترة التقرير	٢٠١٨/٨&٧
خدمات الوحدة النفسية	٢٠٠	١٥٢	٥٩
خدمات الوحدة الاجتماعية	٢٠١	١٣٠	٣٩
خدمات الوحدة القانونية - قبل الإفراج	٦٥	٢٥	٢
خدمات الوحدة القانونية - بعد الإفراج	٢٠٠	١٢٨	٣٢
خدمات وحدة التحويل	٣٦	١٢	٣
خدمات التمكين الاقتصادي	٧٨	٥٢	١٥



بالإضافة إلى ذلك، يوضح الجدول التالي عدد الخدمات المقدمة للمستفيدين من المشروع، مقارنة العامين ومدة التقرير، وشهري يوليو وأغسطس ٢٠١٨، بعد الفترة التي يغطيها التقرير.

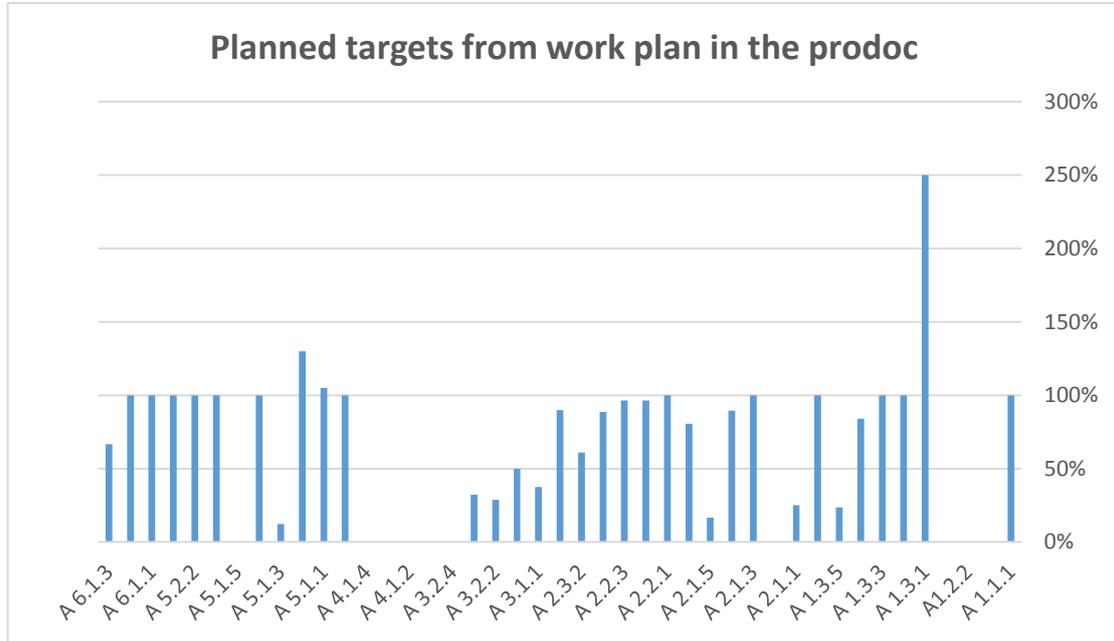
عنصر عامين فترة التقرير ٢٠١٨/٨&٧

عنصر	عامين	فترة التقرير	٢٠١٨/٨&٧
خدمات الوحدة النفسية	١٤٣٥	٦٠٥	٢٥٦
خدمات الوحدة الاجتماعية	٤٩٨	٢٤٧	٥٥
خدمات الوحدة القانونية – قبل الإفراج	١٦٧	٤١	٨
خدمات الوحدة القانونية – بعد الإفراج	٦٨٨	٣٤٤	٦٩
خدمات وحدة التحويل	٥٩	١٨	٣
خدمات التمكين الاقتصادي	٨١	٥٢	١٥



٤ إنجازات المشروع والنتائج التي تم تحقيقها حتى الآن (فقط عن الفقرة التي يغطيها التقرير)

يوضح الرسم البياني التالي النسبة المئوية لإكمال كل عنصر من عناصر المشروع، نسبة مئوية من مؤشرات المشروع:



الأهداف والنتائج	مؤشرات	التقدم/ الحالة	نسبة % تحقيق الأهداف
الهدف المحدد ١: توفير فرص الوصول إلى خدمات إعداد السجناء قبل الإفراج في سجون بورسعيد ودمهور وبنها والزقازيق لدعم إعادة دمجهم في المجتمع.	نسبة السجناء التي تم إحالتهم من قبل موظفي السجن، والذين تلقوا خدمات إعداد قبل الإفراج.	لقد حصلنا من قطاع حقوق الإنسان قائمتين، قائمة السجناء وقائمة لسجناء آخرين يبلغ عددهم ١٣٩ سجين. تم مراجعة الأسماء وتم قبول على ٥٩ اسم في المشروع	٤٢.٤%
نتيجة ١.١ توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة إدارة سجن بورسعيد، دمنهور، بنها، الزقازيق وبين مؤسسة الحياة لإحالة السجناء قبل الإفراج عنهم	استلام قائمة بأسماء السجناء قبل الإفراج عنهم من السجن ومن مصادر أخرى	التعاون مع قطاع حقوق الإنسان للحصول على قوائم بأسماء السجناء حتى توقيع بروتوكول التعاون	٥٠%
نتيجة ٢.١ تعزيز المعرفة بين موظفين السجن والعاملين في نظام العدالة الجنائية عن إعادة دمج السجناء في المجتمع وأفضل الممارسات لتعزيز شراكتهم مع المجتمع المدني.	١١٦ زيارة لسجون (الزقازيق العام - بنها العام - بورسعيد - دمنهور) (١٥٤) زيارة إلى مراكز الشرطة والمحاكم (الزقازيق - الإسكندرية) (٣٤) زيارات لمديريات الأمن والرعاية اللاحقة (مديرية أمن الشرقية - بورسعيد - الإسماعيلية - القليوبية) ١٥٣ زيارة للمحاكم ومراكز الشرطة بين (محافظة الشرقية - محافظة الإسكندرية)	تحسين النتائج عن المعرفة والمواقف عن برنامج إعادة الدمج ومعرفة صكوك الأمم المتحدة وفقا لكل استبيان قبلي وبعدي	100. %
	تدريب عدد من موظفي السجن، ضباط الشرطة، والمنظمات الغير حكومية الشريكة، على القواعد النموذجية الدنيا، إنفاذ القانون	لم يكتمل بسبب عدم توقيع البروتوكول بين مؤسسة حياه ووزارة الداخلية	٠%
نتيجة ١.٣ زيادة فرص الوصول المساعدات النفسية والاجتماعية والقانونية للسجناء وأسره قبل الإفراج	عدد السجناء المحالين قبل الإفراج عنهم والذين يتلقون خدمات قانونية أو نفسية - اجتماعية.	٨ حالات من السجناء تلقوا المساعدة النفسية والاجتماعية والقانونية داخل السجن	٢.٦%
الهدف المحدد ٢: توفير فرص الوصول إلى الدعم النفسي الاجتماعي؛ الوصول إلى العدالة؛ المساعدة القانونية والإحالة إلى الصحة وخدمات الحماية الاجتماعية	عدد السجناء الذين يتلقون الرعاية النفسية الاجتماعية؛ الوصول إلى العدالة؛ المساعدة القانونية والإحالة إلى الصحة والحماية الاجتماعية بعد الإفراج	٩٥ حالة من السجناء تلقوا خدمات العلاج النفسي؛ المساعدة القانونية والإحالة إلى الصحة والخدمات الاجتماعية	١٨. %

للسجناء بعد الإفراج عنهم	عنهم	المناسبة	
	النسبة المئوية للسجناء الذين تلقوا خدمات إعداد ما قبل النشر والذين استمروا في تلقي الدعم النفسي الاجتماعي؛ الوصول إلى العدالة؛ المساعدة القانونية والإحالة إلى خدمات الصحة والحماية الاجتماعية بعد الإفراج.	٩٥ حالة من السجناء الذين تلقوا خدمات إعادة التأهيل بعد الإفراج عنهم	٣١.٦%
	النسبة المئوية للسجناء بعد الإفراج عنهم المسجلين في البرنامج الذين يظلون مشاركين في برنامج إعادة التأهيل والدمج وبرنامج الرعاية اللاحقة لمدة ٦ أشهر على الأقل (كما هو محدد في ملحق معايير المشاركة في البرنامج).	عدد الحالات التي استمرت في البرنامج وتلقت الخدمات هو ٨٥ حالة	٢٨.٣%
	عدد السجناء السابقين المسجلين في البرنامج الذين يشعرون بالرضا من جودة الخدمات المقدمة	تم الغاء العمل بورقه رضا العميل وتتم الاستعاضه عنه بالتقييم القبلي والبعدي	٠%
نتيجة ٢.١: تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي للسجناء بعد الإفراج	عدد السجناء السابقين الذين يتلقون خدمات نفسية اجتماعية (مُفصَّلة حسب النوع)	٩٧ حالة تلقت الدعم النفسي بعد الإفراج.	٣٢.٣%
	النسبة المئوية للسجناء المسجلين في البرنامج الذين يظلون مشاركين في البرنامج النفسي الاجتماعي لمدة ٦ أشهر على الأقل	٩٧ حالة مسجلة في البرنامج ولا يزالون في البرنامج النفسي الاجتماعي	٣٢.٣%
	عدد خطط الانتقال للحالات التي تم وضعها بعد الإفراج.		٠%
	عدد الموظفين الذين تم تدريبهم على موضوعات نفسية اجتماعية.	تم تدريب ٤ أخصائيين نفسيين	١٠٠%
نتيجة ٢.٢: تحسين التوافر والوصول إلى خدمات العدالة والمساعدة القانونية للسجناء بعد الإفراج عنهم	عدد السجناء السابقين الذين تلقوا الخدمات القانونية (مُفصَّلة حسب النوع)	تم توفير المساعدة القانونية لـ ١٠٠ حالة	٣٣.٣%
	عدد فريق العمل القانوني الذين تلقوا تدريب	لا يوجد تدريب في الفترة الحالية للمحامين	٠%

<p>نتيجة ٢.٣ إنشاء نظام إحالة للخدمات الصحية وخدمات الحماية الاجتماعية</p>	<p>عدد الإحالات المقدمة إلى الهيئات الشريكة حسب نوع الخدمة.</p>	<p>تحويل طبي ٧ حالة (كشف نظر ، باطنه ، انف أذن ، اوعيه دموييه) تحويل معاشات ٩ حالة) تكافل وكرامه ، معاش مطلقات احاله الي ادمان ومرض نقص المناعه البشريه : ٤ حاله ادمان الشريقيه + ١ hiv البسط والمقام على ٣٠% من الفئه المستهدفه ٣٠٠ حاله</p> <p>٩٠/٢١</p>	<p>٢٠.٣%</p>
<p>٠%</p>	<p>النسبة المئوية للحالات التي أحيلت إلى العلاج من الارتهان للمخدرات وانتكسوا (١٢،٦،٣ شهراً بعد الإحالة).</p>		
<p>٠%</p>	<p>النسبة المئوية للحالات التي أحيلت إلى العلاج من الارتهان للمخدرات والذين أكملوا خدمات العلاج من المخدرات في مراكز معالجة الإدمان أو العيادات الخارجية أو الداخلية</p>		
<p>٠%</p>	<p>لم يتردد على المؤسسة أي حالات تحتاج إلى العلاج من الإيدز</p>	<p>النسبة المئوية للحالات التي أحيلت إلى للحصول على خدمات علاج فيروس نقص المناعة البشرية والذين تلقوا الخدمات حسب النوع (اختبار فيروس نقص المناعة البشرية والمشورة والعلاج)</p>	
<p>١%</p>	<p>تم توظيف ٣ حالات</p>	<p>النسبة المئوية للسجناء السابقين المسجلين في البرنامج الذين يتم تعيينهم في وظائف براتب الحد الأدنى من ١٠٠٠ جنيه مصري في الشهر</p>	<p>الهدف المحدد٣: تحسين المهارات المرتبطة بالعمل بين السجناء بعد الإفراج عنهم مع وضع برنامج توظيف وإيجاد فرص العمل (المشاريع الصغيرة المجتمعية)</p>
<p>48%</p>	<p>عدد الحالات التي التحقت بتدريبات ال get ahead وحصلت على مشروعات مدره بالدخل ٣٠٠٠</p> <p>البسط عدد الحالات التي حصلت على المنحه التي لا ترد</p>	<p>نسبة السجناء السابقين المسجلين في البرنامج</p>	

	المقام عدد الحالات التي من المفترض تلتحق بالتدريب وتحصل على المنح ٢٤/١٢		
%0	لم يتم إنشاء أي مشاريع	النسبة المئوية للسجناء السابقين الذين احتفظوا بوظائفهم ومشاريعهم المجتمعية الصغيرة خلال فترة زمنية (٦ أشهر، ١ سنة)	
%14	عدد الحالات التي اتمت التدريب بالمعايشه على عدد الحالات التي من المفترض ان تلتحق بالتدريب ١٧٥/٢٥	نسبة السجناء السابقين الذين شاركوا وأكملوا برنامج التدريب الحرفي	نتيجة ٣.١ تحسين المهارات المطلوبة في سوق العمل بين السجناء بعد الإفراج عنهم
%48	عدد الحالات التي التحقت بتدريبات ال get ahead وحصلت على مشروعات مدره بالدخل ٣٠٠٠ البيسط عدد الحالات التي حصلت على المنحه التي لا ترد المقام عدد الحالات التي من المفترض تلتحق بالتدريب وتحصل على المنح ٢٤/١٢	النسبة المئوية للسجناء السابقين الذين تمكنوا من إدارة شؤونهم المالية (فتح حساب، دفع الفواتير، إدارة التقارير المالية)	نتيجة ٣.٢ وضع السجناء السابقين في وظائف ودعم المشاريع الصغيرة
%٤٨	عدد الحالات التي التحقت بتدريبات ال get ahead وحصلت على مشروعات مدره بالدخل ٣٠٠٠ البيسط عدد الحالات التي حصلت على المنحه التي لا ترد المقام عدد الحالات التي من المفترض تلتحق بالتدريب وتحصل على المنح ٢٤/١٢	نسبة المشروعات الصغيرة التي تحولت إلى أعمال مدرة للدخل	

الهدف المحدد ٤ : إنشاء مأوى في كل من الإسكندرية والشرقية للإيواء المؤقت للسجينات بعد الإفراج عنهن وأطفالهن حسب الحاجة.	النسبة المئوية للسجينات السابقات اللواتي شاركن في البرنامج وتم إيوأهن في تلك الملاجئ التي تتطلب الإقامة المؤقتة	تم عمل مناقصه من خلال شركات تقدمت لعمل الترميمات الخاصه بمركز الاستضافه وتعيين مجلس اداره مؤقت للجمعيه رعايه المسجونين لمدته سنه ويتم التجديد وعمل برتوكول تعاون لعمل كافه الترميمات بالمبنى	٤٥%
نتيجة ٤.١ تحديد مكان الإقامة المناسب وتجديده لتلبية احتياجات النساء	عدد النساء اللواتي يتم إيوأهن في المأوى (حسب الشهر، السنة)	لم يتم تأسيس المأوى	0%
	عدد النساء اللواتي يتم إيوأهن في المأوى (لكل الأسابيع، الشهر)	لم يتم تأسيس المأوى	0%
نتيجة ٤.٢ إنشاء آلية مستدامة لاستمرارية الملاجئ بعد انتهاء المشروع	عدد الاجتماعات والفعاليات التي تم عقدها لجمع التبرعات	سيتم الانتهاء من ذلك في النصف الثالث من المشروع	50%
الهدف المحدد٥: القدرة على الرصد والتقييم وإعداد الوثائق المتعلقة بإعادة تأهيل السجناء بعد الإفراج عنهم ومنع العودة إلى الجريمة لتوجيه وتحسين التدخل والدعم والمشورة المتعلقة بالسياسات	عدد التقارير المنتظمة التي تم الحصول عليها من نظام المعلومات الإدارية والتي تبين مؤشرات الإنجازات في التقارير الدورية للمشروع التي تم تطويرها وتوزيعها على نتائج البرنامج.	٢٣ تقريراً وفقاً للبرنامج تظهر كيفية تطوير عمل المؤسسة	١٠٠%
نتيجة ٥.١: تحسين قدرة المنظمات غير الحكومية على رصد البرامج وتقييمها وإعداد التقارير عنها	عدد الموظفين المدربين على الرصد والتقييم	. تم الانتهاء من هذا التدريب	١٠٠%
	عدد أدوات الفحص والتقييمات الموضوعية التي تم تجربتها	ازداد عدد طلبات المقدمة من المستفيدين ١. نموذج التقييم القبلي ٢. شكل التقييم عن بعد ٣. خطة العمل	100%
نتيجة ٥.٢: إنشاء نظام إدارة معلومات	النسبة المئوية للسجناء ممن لديهم خطط انتقالية وتم إدخال بياناتهم إلى نظام المعلومات الإدارية	تم الغاء العمل بالبند والاستعاضه عنه بالتقييم القبلي والبعدي	100%
الهدف المحدد ٦: توعية المجتمع المحلي للحد من الوصمة المرتبطة بالسجن خاصة المتعلقة بالسجينات السابقات.	عدد الفعاليات الإعلامية التي تم تنفيذها للحد من الوصمة	لم تعقد أي اجتماعات	50%

50%	لم يعقد أي اجتماعات	-	نتيجة ٦.١: فعاليات التوعية التي تم تنفيذها في المجتمعات المحلية بشأن أهمية إعادة دمج السجناء السابقين في المجتمع
-----	---------------------	---	--

٥ فريق عمل المشروع

كانت هناك بعض التغييرات في فريق عمل مؤسسة حياه خلال الفترة التي يغطيها التقرير، والتي أجريت لتعزيز الموارد البشرية للمؤسسة لخدمة أصحاب المصلحة المستهدفين. فريق عمل المشروع، حتى تاريخ التقرير، هم على النحو التالي:

م	الوصف الوظيفي	الاسم	تاريخ التوظيف	الوقت	ملاحظات
١	مدير تنفيذي	نيرمين محمد أحمد	٢٠١٦-٨-١	%١٠٠	نقترح تعديل النسبة المئوية للوقت إلى ٥٠٪ بسبب نقل بعض مسؤوليات السيدة نرمين إلى السيدة أميرة نبيل، المدير المالي والإداري، نظراً لعملها على تكوين الشراكات الكاملة وتطوير نظام مؤسسة حياه مع الاستشاريين.
٢	مدير مالي وإداري	أميرة نبيل السيد	٢٠١٦-٨-١	%١٠٠	
٣	محاسب	لميس نبيل	٢٠١٧-٥-١	%١٠٠	
٤	مستشار قانوني	محمد جمال محمد	٢٠١٦-٨-١	%١٠٠	يقترح تعديل نسبة عمله في منصبه الحالي إلى ٥٠٪ بسبب الوساطة كونه أمين الصندوق بالمؤسسة والحاجة إليه في الجانب الإداري للمشروع وكذلك جودة الاستشارات القانونية.
٥	محامي	تامر السيد أحمد	٢٠١٦-٨-١	%١٠٠	
٦	محامي	محمد عادل علي	٢٠١٦-٨-١	%١٠٠	
٧	محامي	عمرو السيد شحاته	٢٠١٦-٨-١	%١٠٠	
٨	محامي	نورا صلاح الكومي	٢٠١٦-٨-١	%١٠٠	
٩	محامي	محمد سعد	٢٠١٦-٨-١	%١٠٠	
١٠	محامي	عزيزة أحمد	٢٠١٧-٥-١	%١٠٠	
١١	استشاري نفسي	علاء عبد الهادي	٢٠١٦-٨-١	%٥٠	٤ مرات/شهرياً
١٢	أخصائي نفسي	وليد عبد المنعم توفيق	٢٠١٦-٨-١	%١٠٠	
١٣	أخصائي نفسي	هالة فؤاد	٢٠١٧-٥-١	%١٠٠	
١٤	أخصائي نفسي	رشا سعيد السيد	٢٠١٦-٨-١	%١٠٠	
١٥	أخصائي نفسي	دينا عبد الرحمن	٢٠١٦-٨-١	%١٠٠	
١٦	أخصائي نفسي	دعاء عبد الرحمن	٢٠١٧-٨-١	%١٠٠	
١٧	منسق عام	لينا عمر	٢٠١٧-١٢-١	%١٠٠	
١٨	مسئول أرشفة	أحمد ماهر	٢٠١٧-١٢-١	%١٠٠	حياه
١٩	مسئول موقع إلكتروني	عبد الرحمن عبد الحليم	٢٠١٨-٦-١	%١٠٠	
٢٠	استشاري تدريب	عاطف سيد حافظ	٢٠١٦-٨-١	%٥٠	٨ مرات/شهرياً
٢١	استشاري مالي	محمد فتحي	٢٠١٧-٥-١	%٢٥	٤ مرات/شهرياً
٢٢	أخصائي اجتماعي	أحمد عبد المنعم	٢٠١٧-١٠-١		

		٢٠١٨-٥-١	شيرين يسري محمد منصور	مدير فرع إسكندرية	٢٣
		٢٠١٦-٨-١	عبير السيد محمود	مترجم	٢٤
		٢٠١٨-٣-١	شيماء محمد سعد الدين	أمين خزنة	٢٥

٦ الفرص والتحديات

الفرص:

التعاون مع جمعية رعاية المسجونين وأسرهم:

وقعت مؤسسة حياه للتنمية والدمج المجتمعي بروتوكول تعاون مع جمعية رعاية المسجونين وأسرهم المشهورة برقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٦، وإرساله لمجلس الإدارة لدراسته، الذي عين مجلس إدارة مؤقت من قبل السيدة نرمين محمد أحمد البحيطي، إطار العمل هو استخدام مبنى الجمعية لبناء مأوى للسجينات المفرج عنهن، والعمل على إخلاء المبنى من المهن غير القانونية، وتقييم احتياجات تجديد المبنى للغرض المذكور أعلاه، حيث أن تاريخ الجمعية مناسب لاستخدام المبنى في هذا النشاط، وإزالة خطر وصمة من السجناء المفرج عنهم يجعلهم يعيشون في المبنى.

بدأ العمل على إخلاء مبنى الجمعية من المهن غير القانونية، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لذلك.

البدء في مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي:

تعمل العلاقة المتبادلة بين أنشطة مشروع مؤسسة دروسوس وأنشطة المشروع الممول من مفوضية الاتحاد الأوروبي على تعزيز البناء المؤسسي ونقل الخبرات وتحسينها لفريق العمل، وتوسيع نطاق الخدمات من خلال استهداف حالات غير المستفيدين من مشروع دروسوس، بالإضافة إلى استخدام أنشطة كل مشروع

التعاون مع المجلس القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة وصندوق مكافحة الإدمان:

يهدف هذا التعاون إلى تعزيز القدرات البحثية داخل المؤسسة من خلال العمل على إنشاء وحدة بحثية داخل المؤسسة تقوم بدراسة تأثير التدخلات على مؤشرات منع العودة إلى الجريمة.

يتيح هذا التعاون أيضاً زيادة قدرة المؤسسة فيما يتعلق بعلاج السجناء المدمنين على المخدرات.

استشاريين:

من الضروري الاستفادة من وجود استشاريين في مجال بناء القدرات من أجل استكمال الهيكل المؤسسي والعمل على تحسين سياسات المؤسسة، مثل سياسة الحوكمة، مكافحة الفساد، إدارة المخاطر وغيرها.

الخبرات:

يجب أن نعمل على الاستفادة من الخبرة المكتسبة من المؤسسة بشكل عام والمشروع بشكل خاص، وننظر في وضع خطة لتعاقب الموظفين، وزيادة مهارات الإدارة العليا، خاصة مع وجودهم في إدارة جمعية رعاية السجناء. وأسرهم، واستخدام خبرتنا في تطوير نظام إدارة الموارد البشرية وفقاً للمؤسسة.

تحديات:

استدامة المشروع:

ترى المؤسسة أنه من أجل تحقيق استدامة المشروع، يجب أن يتم ذلك وفقاً لعدد من النقاط:

- العمل على إعادة هيكلة ميزانية المشروع لتناسب مع تطور استراتيجية المؤسسة.

- العمل على المزيد من التعاون لزيادة قدرة المؤسسة على الحصول على تمويل لاستدامة أنشطة المشروع.

- تمويل تطبيق هاتف لتسهيل الوصول والمتابعة للمستفيدين.

نظام الرصد والتقييم وإعداد التقارير:

ينبغي تدريب فريق عمل المؤسسة بصفة عامة وفريق عمل المشروع على وجه الخصوص على أنظمة كتابة التقارير وأسس ومبادئ الرصد والتقييم.

القدرة المؤسسية للدعاية، والتواصل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة

العمل على القدرة المؤسسية للظهور والتواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين، وخاصة الهيئات الحكومية، من خلال تدريب اثنين موظفين في المؤسسة على كيفية التواصل والعلاقات العامة مع الأطراف المعنية.

الموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي:

بسبب عدم وجود بند في ميزانية المشروع لتطوير الموقع الإلكتروني، والتسويق من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا يؤثر سلبيًا على ظهور المؤسسة.

مقترحات/ خطوات قادمة:

- خطوات قادمة:
- التحضير لتمديد فترة المشروع لمدة عام واحد:
- العمل على إعادة هيكلة المشروع في إطار تمديد فترة التنفيذ لمدة عام كامل، بناءً على ما تم عمله من خلال استشاري مؤسسة دروسوس من خلال تطوير استراتيجية المشروع، كنتيجة لتعليق المشروع لمدة 6 أشهر وإلغاء بعض الأنشطة في المشروع الأصلي، بعد التطوير، واعتبروا كمشاريع مستقلة.
- تدريب ضباط وموظفي إدارة الرعاية اللاحقة، في إطار تفعيل بروتوكول التعاون مع وزارة الداخلية، والذي سيتم توقيعه خلال الفترة القادمة، والعمل على تدريب الضباط والعاملين في السجون المصرية، في إطار أنشطة مدة المشروع لمدة عام واحد.
- العمل على تدريب مسنولي وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة وغيرهم من المسؤولين وقادة المجتمع المدني، في إطار أنشطة تمديد فترة المشروع لعام كامل.
- بحث مقدار التدريب لفريق العمل النفسي خارج مصر لزيادة مخصصات التمكين الاقتصادي أو زيادة الكفاءة المؤسسية خلال فترة تمديد المشروع لمدة عام كامل، مما يعكس استراتيجية المشروع التي تم تطويرها من خلال استشاري مؤسسة دروسوس.
- توجيه ورش العمل وورش العمل الخاصة بالعلاج بالفن والموسيقى، والتي سيتم تنفيذها خلال أنشطة تمديد فترة المشروع لمدة عام كامل.
- أنشطة المستفيدين من السجناء وأسراهم، مرتين في السنة، مستمرة في إطار برامج المشروع لمدة سنة واحدة.
- العمل على تطوير أداء الوحدة القانونية لتتضمن أنشطة التوعية القانونية من أجل زيادة التمكين الاجتماعي للمستفيدين وزيادة قدرتهم على التعامل مع المواقف القانونية التي لا تتطلب التدخل المباشر من قبل فريق الوحدة القانونية، خاصة فيما يتعلق بالأوضاع المدنية والشخصية. من خلال ورش عمل التوعية، وتسهيل الاستثمارات والطلبات والمستندات القانونية من خلال مكاتب المؤسسة، أو من خلال الموقع الإلكتروني، من أجل ضمان خفض تكلفة خدمة المستفيد، وزيادة الوعي والدمج في المجتمع.
- إصدار دليل التحويلات الذي يتضمن جميع عناوين الجهات التي قد يحتاجها المستفيد وكجزء من العمل لرصد من قد يقدم خدمات للمستفيد.
- تدريب موظفي المؤسسة مع موظفي المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على إستراتيجية استضافة السجناء في أكتوبر ٢٠١٨. هذا هو لنشر مفهوم مراكز الاستضافة، وتشجيع الشركاء للاستفادة من وجود الإستراتيجية والاسترشاد بها في إجراءاتهم. بالاستعانة بخبرات المؤسسة، والاستفادة من تمويل مفوضية الاتحاد الأوروبي لمشروع يهدف إلى بناء اتحاد نوعي للجمعيات والمؤسسات العاملة في مجال رعاية السجناء.
- تقييم المشروع من قبل استشاري مؤسسة دروسوس، لزيادة قدرة المؤسسة على إظهار نقاط قوتها وزيادة قدرتها على الحصول على التمويل لأنشطتها للمشاريع الجديدة لاستمرارية العمل. تشكر المؤسسة مؤسسة دروسوس وإدارتها وفريق عملها في العمل على بناء قدرات المؤسسة، بما في ذلك الأفراد، والتي ساهمت في حصول المؤسسة على تمويل لأحد مشروعاتها من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي.
- استمرار العمل بالتعاون مع الشركات والمصانع لتوظيف السجناء السابقين، على الرغم من إلغاء هذا النشاط للمشروع، وفقاً لتطور استراتيجية المشروع من خلال استشاري مؤسسة دروسوس.
- تحديث الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالمشروع، وفقاً لمؤشرات تطوير استراتيجية المشروع.
- تطوير النشرة الدعائية للمشروع، ليكون نشرة فيديو باستخدام الرسوم المتحركة، كجزء من تطوير أساليب النشر، للحصول على أعلى مستوى من الانتباه.

- موافقة مؤسسة دروسوس على مشاركة المؤسسة في مهرجان الفيلم الوطني، وعدد من المهرجانات السينمائية الدولية وعرض فيلم عن المشروع في هذه المهرجانات.

مقترحات:

- تمديد فترة تنفيذ المشروع لمدة عام كامل، من أجل الاستفادة من الخبرات المتراكمة، سواء البشرية أو المادية وشبكة العلاقات في هذا المشروع، بالتنسيق مع أنشطة المشروع الممولة من قبل لجنة الاتحاد الأوروبي، للعمل على ضمان استدامة المؤسسة.
- تمديد فترة المشروع للعمل لتعويض الوقت الضائع وإعادة هيكلة الميزانية لتتناسب مع فترة المشروع الجديد.
- إشراك خبير استشاري لوضع خطة إستراتيجية لخمس سنوات ودليل مالي للمؤسسة بالتعاون مع مؤسسة دروسوس وتحت البند الخاص بتعزيز الكفاءة المؤسسية.
- العمل على إعادة هيكلة ميزانية المشروع، بما يتماشى مع مقترحات المؤسسة في الخطوات القادمة، وتطوير استراتيجية المشروع التي تم وضعها مع استشاري مؤسسة دروسوس، وأهداف الاستدامة.
- المشاركة في هيئة الرقابة المالية لبدء نشاط الإقراض الصغير.
- تعديل بعض الأنشطة داخل المشروع، بما يتناسب مع دليل التشغيل المحدث للمشروع واستراتيجية الوصول إلى الحالات.
- تخفيض عدد القضايا في الهيئات القضائية المستهدفة والتركيز على أنشطة التوعية القانونية والتمكين الاقتصادي، من أجل دعم التمكين الاجتماعي للقضايا.
- تعديل بعض أنشطة التمكين الاقتصادي في المشروع فيما يتعلق المشروعات الصغيرة، وتحويل المنح إلى قروض بدون فوائد لضمان التزام المستفيدين بنجاح المشروعات.
- الموافقة على أحكام تحسين الكفاءة المؤسسية، مع التركيز على زيادة الاستدامة المالية للمؤسسة، ورفع كفاءة فريق عمل المؤسسة.
- وضع خريطة للمؤسسات المناسبة لتمويل أنشطة المؤسسة من خلال المشروع لضمان استدامة الفريق الذي تدرب من خلال مشروع مؤسسة دروسوس.
- تعزيز القدرة المؤسسية على الظهور والتواصل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، لا سيما الوكالات الحكومية.
- الموافقة على تطوير نشرة المشروع، لتكون نشرة فيديو باستخدام الرسوم المتحركة.
- الموافقة على المشاركة في مهرجان الفيلم الوطني، وعدد من المهرجانات السينمائية الدولية، وعرض فيلم عن المشروع في تلك المهرجانات.
- تقليل عدد المحامين في فرع الإسكندرية بحيث يكون هناك محام واحد فقط مستوفي الشروط.

تحديد نسب المخاطر للأنشطة

نلاحظ تسارع إنجاز أهداف ونتائج المشروع خلال فترة التقرير الربع سنوي الثالث، بعد تنفيذ دليل تشغيل المشروع، وإعادة هيكلة العاملين في المشروع، وإنشاء فرق العمل، مما سهل خطوات المشروع، ومن المتوقع أن زيادة الإنجازات خلال الفترات المقبلة.



٧ الموقف المالي

- أ) ملخص سردي يصف للوضع المالي العام للمشروع
- خلال الفترة من ٢٠١٨/١/١ إلى ٢٠١٨/٦/٣٠، بلغت المصروفات الفعلية للمشروع ١,٣٤٤,٤٠٦ جنيه.
 - السبب الرئيسي للإنفاق الزائد هو الأنشطة المتعلقة بالزيادة في عدد الحالات لتحقيق النهج المقترح من استشاري مؤسسة دروسس باسم عدلي.
 - البنود ١.١.١ و ١.٣.١ و ١.٣.٢ و ١.٣.٣ و ١.٣.٦ والتي ساهمت بشكل كبير في زيادة عدد الوصول الخاص إلى الحالات من خلال مصالح السجون وقطاع حقوق الإنسان أيضاً المحاكم وأقسام الشرطة والنيابات العامة والسجون والمؤسسة الشريكة
- ب) ملخص سردي يصف التطور المالي خلال الفترة التي يغطيها التقرير:
- بلغت النفقات الفعلية للفترة التي يغطيها التقرير مبلغ ١,٣٤٤,٤٠٦ جنيه مصري.
 - تعليق العمل - لا توجد زيادة في النفقات مقارنة بالميزانية المعتمدة للمشروع؛ هناك فروق في قيمة العمل بلغت ١١٧٤ جنيهاً مصرياً خلال الفترة من ٢٠١٨/١/١ إلى ٢٠١٧/٦/٣٠ بسبب الانخفاض في سعر صرف الدولار.
- ج) ومن أهم هذه التطورات عقد برنامج محاسبي متكامل بتمويل من ٦٠٪ من مؤسسة دروسس و ٤٠٪ مساهمة من مشروع الاتحاد الأوروبي للمؤسسة، والذي تم العمل عليه بالفعل خلال فترة التقرير من خلال وحدة المحاسبة وإدراج جميع العمليات المحاسبية خلال الفترة وعمل الفصل التام بين المشروعين وحسابات كل مشروع لمنع النزاعات وضمن السرية التامة لحسابات كل مشروع.
- تم تعيين أمين صندوق فعلياً اعتباراً من مارس ٢٠١٨ بغرض مراعاة الفصل بين الملكية والتسجيل في الكتب.
 - التأمين على موظف الخزينة ضد السرقة وخيانة الأمانة.
 - تم تنفيذ جميع الإجراءات الحاسمة لمراجعة الحسابات من قبل سكرتير أمين الصندوق من ١ مارس ٢٠١٨.
 - تم عمل ختم شيك (لا تدفع إلا لمالك الشيك) من التوصيات السابقة.
- د) تتم الإدارة المالية من قبل المدير المالي للمؤسسة تعمل على مراجعة تقارير النفقات الشهرية ومراجعة جميع العمليات المحاسبية التي تقدمها المشاريع.